



دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع
المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
حالة المملكة الأردنية الهاشمية

أ.د. إيهاب مقابله

دراسات
مالية

سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد

أ.د. إيهاب مقابله

المحتويات

المقدمة	3
1. الاقتصاد الأردني: الوضع الحالي والتحديات المستقبلية	6
1.1 التحديات والأولويات	6
2.1 مؤشرات الوضع الاقتصادي العام والتحديات المستقبلية	9
3.1 الأولويات الاقتصادية الوطنية والدور المطلوب من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	15
2. المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات	19
1.2 تعريف وواقع القطاع	19
2.2 التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	31
3. منظومة المؤسسات المعنية والتشريعات والخطط الداعمة للقطاع	45
1.3 الجهات الداعمة والممولة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	45
2.3 المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والخطط الاقتصادية	54
3.3 البنك المركزي وآليات الدعم المقدم لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	60
4.3 القوانين الناظمة لعمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	63
5.3 مؤثر سياسات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	70
4. الخلاصة والتوصيات	72
المراجع	77

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

تقديم

يسعى الاقتصاد الأردني إلى التخفيف من حدة التحديات التي تواجهه وتعيق جهود التنمية في محيط يتصف بعدم الاستقرار، ومن أبرز التحديات التي يواجهها ارتفاع معدل النمو السكاني، ومعدلات الفقر والبطالة، والعجز المزمّن في الموازنة العامة والميزان التجاري، وارتفاع المديونية، وندرة الموارد الأولية وضيق القاعدة الإنتاجية، والاختلالات الهيكلية في بنية كل من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والصادرات والمستوردات، واختلالات ميزان المدفوعات.

وقد حرصت الحكومات المتعاقبة على بذل مزيد من الجهود الرامية لتمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي وفي مواجهة التحديات السابقة، كما حرصت على إيلاء قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة باعتبارها عصب القطاع الخاص والمكون الرئيسي له. وقد اتضح الاهتمام بهذا القطاع مما تضمنته رؤية 2025 والخطط الاقتصادية الأخرى من أدوار هامة لهذه المشروعات، وما تضمنته من سياسيات وبرامج مقترحة لتحسين بيئة الأعمال وتذليل التحديات التي تواجه هذه المشروعات من أجل تمكينها من لعب الدور المطلوب.

وفي إطار الوصول إلى فهم دقيق وتقييم حقيقي لمستوى الدور المطلوب من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى جاهزيته لأداء هذا الدور، ومدى فاعلية سياسات وآليات تمكينه للعب دور أكبر في النشاط الاقتصادي في المملكة، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحديد مرتكزات تنميته وتعزيز دوره التنموي في تحقيق أهداف الخطط والرؤى الاقتصادية. وتهدف الدراسة كذلك إلى عرض واقع الاقتصاد الأردني والتحديات التي يعاني منها، وإلى تحليل واقع قطاعات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تعيق نموه وتطوره. وتعرض الدراسة أيضاً تقييماً لمنظومة الجهات الداعمة والراعية والممولة للقطاع، وتحليلاً شاملاً للاستراتيجيات والخطط الحكومية الخاصة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي الختام، تقدم الدراسة مجموعة من الاقتراحات والتوصيات وآليات العمل التي من شأنها دعم وتنمية القطاع ومساعدته في تحقيق الدور المطلوب وفقاً للرؤى والخطط الاقتصادية.

المعهد العربي للتخطيط

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

المقدمة

يأتي هذا الاهتمام المتزايد بالمشروعات المتناهية الصغر¹ والصغيرة والمتوسطة في الدول النامية باعتبارها آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة كونها تركز في كثير من الأحيان على أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمل، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بكل من القطاع الحكومي والمشروعات الكبيرة. كما أن هذه المشروعات تهئ الفرصة لرواد الأعمال والعاملين فيها لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرين لتحويل أفكارهم إلى مشروعات حقيقية، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. لذا، فقد بات تقديم كافة أشكال الدعم المالي والمؤسسي لتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل تطورها ضرورة ملحة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مكانتها في الخطط والرؤى الاقتصادية وحجم الدور المطلوب، أنظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم 1: ملخص بأبعاد الدور التنموي المطلوب من قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مواجهة الفقر والبطالة	التنوع الاقتصادي في الإنتاج والدخل	تعزيز الصادرات وتقليل المستوردات	دعم الإيرادات العامة	تمكين الشباب والمرأة	زيادة الاحتياطات الأجنبية	تحفيز الاستثمار المحلي
تعزيز الأمن الزراعي والغذائي والأسري	تعزيز التوازن التنموي والجغرافي	التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة	رفع المستوى المعيشي	الابتكار والريادة والتوظيف الذاتي	تمكين الشباب والمرأة والمناطق المهمشة	العناقيد الصناعية
زيادة خيارات المستهلك	دعم قطاع البنوك	خلق طاقات إنتاجية جديدة ورفع إنتاجية العمل	زيادة الإنتاج وتعزيز الطلب المحلي	دعم التنمية المحلية وتقليل الهجرة	زيادة العدالة في توزيع الدخل	

¹ تستخدم بعض الدراسات مصطلح "مشروعات ميكروية" بينما تستخدم أخرى مصطلح "مشروعات صغرى" أو "مشروعات صغيرة جداً"، وهذا يعتمد على مفهوم وتعريف هذه المشروعات في الدولة قيد الدراسة، حيث تستخدم بعض الدول التقسيم الرباعي للمشروعات "متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وكبيرة"، بينما تستخدم دول أخرى التقسيم الثلاثي "الصغيرة والمتوسطة والكبيرة". وتضيف بعض الدول مصطلحات مشروعات حرفية عند الحديث عن المشروعات الصناعية المتناهية الصغر.

ومن هذا المنطلق، أولت غالبية دول العالم لاسيما المتقدمة منها أهمية كبيرة لهذه المشروعات، وعملت على تصميم السياسات والبرامج المختلفة الهادفة إلى تعزيز دورها، وإزالة العوائق التي تعترض طريقها وتحد من نموها وازدهارها، ولعل ما أشارت إليه الأمم المتحدة ضمن أهدافها العالمية للتنمية من ضرورة دعم هذه المشروعات وإزالة العقبات من أمامها يؤكد على أهميتها وقدرتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فعلى سبيل المثال، أدركت النمرور الآسيوية أهمية هذه المشروعات وجعلتها ركيزة وأداة وهدفاً لخطط التنمية، حيث توفر حوالي 50% -60% من إجمالي فرص العمل، ففي كوريا الجنوبية تمنح الدولة حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر الريادة وتشجيع المشروعات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، وأنشأت هيئة لتطويرها خاصة في قطاع التكنولوجيا الحديثة والخدمات والسياحة. وبشكل عام، تشكّل هذه المشروعات أكثر من 90% من إجمالي المشروعات الاقتصادية في العالم، وتشغل ما بين 50%-60% من إجمالي القوى العاملة، وتشغل حوالي 66% من إجمالي العاملين في الدول النامية، كما تساهم بما يزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم غير النفطية- أنظر في ذلك: (المعهد العربي للتخطيط، 2014) و(المحروق ومقابله، 2006).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منطلق الاهتمام بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطة وفي تعزيز سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية، وعملت على دعم وتعزيز هذا الدور. أما الدول النامية فكان اهتمامها بهذا النوع من المشروعات ضمن إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتقليص دور الدولة في الاستثمار، وفي خلق فرص عمل للدخلين الجدد إلى سوق العمل، فركزت هذه الدول على زيادة معدلات تأسيسها وذلك من خلال زيادة فرص تمويلها، ولكن بقليل من الاهتمام بالبيئة التي تعمل بها هذه المشروعات ومقومات نجاحها.

دراسة تحليلية لسياسات وأليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

وفي إطار التقييم العام والأولي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية، تشير نتائج المسوحات إلى أن قيم المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالحجم والدور التنموي لهذه المشروعات لا تختلف كثيراً عن نظيراتها في دول النامية، ولكن مع مراعات الاختلاف في التعريف المستخدم والخصائص والتحديات وبيئة الأعمال، فوفقاً لمسح الاستخدام الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة لعام 2016، شكّلت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 99.5% من إجمالي عدد المشروعات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص (حوالي 90% في السعودية، وحوالي 96% في جمهورية مصر العربية، وحوالي 97% في الهند، و90% في أمريكا، وما بين 85 – 90% في أوروبا، و 71% في اليابان)، وتشغل حوالي 68% من إجمالي عدد العاملين في مشروعات القطاع الخاص. ووفقاً للبنك الدولي، فإن 10% من السكان في سن العمل هم من أصحاب الأعمال الناشئة، وتبلغ كثافة زيادة الأعمال حوالي 25.6 لكل 1000 نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي (أنظر في ذلك: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2019) و (دائرة الإحصاءات العامة، 2016).

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التواضع النسبي في الجهود الداعمة لهذه المشروعات والحد من معوقات نموها وتطورها أثر وبشكل واضح في مستوى مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة، إلا أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة مؤخراً أدت إلى تطور واضح في الجهود الحكومية الموجهة لدعم المشروعات الإنتاجية الريادية المنزلية والعائلية بأحجامها المختلفة، حيث أوليت هذه المشروعات أهمية كبيرة في السياسات والبرامج الحكومية المختلفة. وقد برزت ملامح الاهتمام الحكومي بهذه المشروعات والتوجه الجاد لدعمها في كل من وثيقة الأردن 2025، والبرنامج التنموي التنفيذي للأعوام 2016-2018. كما يبرز ذلك من خلال الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للفترة 2016-2020، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي للأعوام 2018-2022.

وفي إطار الوصول إلى فهم دقيق وتقييم حقيقي لمستوى الدور المناط لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسياسات وآليات تمكينه للعب دور أكبر في النشاط الاقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية وتحديد مرتكزات تنميته وتعزيز دوره التنموي في تحقيق أهداف الخطط والرؤى الاقتصادية المتعاقبة. وعلى وجه التفصيل، تهدف الدراسة إلى عرض الوضع الراهن لواقع الاقتصاد الأردني وبنيته الهيكلية ونقاط القوة التي يتمتع بها والتحديات التي يعاني منها، وإلى استعراض أبرز التحديات المستقبلية، وإلى بيان الدور المطلوب من قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الحالية والمستقبلية، وإلى تحليل واقع هذا القطاع والتحديات التي كانت وما زالت تعيق نموه وتطوره وتحدد من دوره التنموي. وتعرض الدراسة أيضاً تقييماً لمنظومة الجهات الداعمة والراعية والممولة للقطاع - سواء كانت تمويلية أو غير تمويلية وحكومية وغير حكومية ومحلية ودولية - باعتبارها عنصراً أساسياً لنجاح القطاع وتطوره، كما تعرض تحليلاً شاملاً للاستراتيجيات والخطط الحكومية الخاصة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي الختام تقدم الدراسة مجموعة من الاقتراحات والتوصيات وآليات العمل التي من شأنها دعم وتنمية القطاع ومساعدته في تحقيق الدور التنموي المطلوب خلال السنوات القادمة.

1. الاقتصاد الأردني: الوضع الحالي والتحديات المستقبلية

1.1 التحديات والأولويات

يلاحظ المتابعون لأداء وخصائص الاقتصاد الأردني خلال العقود الأخيرة وجود تحديات مزمنة تواجه هذا الاقتصاد واختلالات هيكلية في بنية القطاعات الرئيسية، وقد انعكس ذلك على مؤشرات الأداء، وعلى مستوى فعالية السياسات الحكومية المختلفة، وعلى فاعلية الجهود الدولية الرامية إلى دعم اقتصاد المملكة. وعلى وجه التفصيل، تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي إلى أن الاقتصاد الأردني يعاني من

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

العديد من المشكلات والاختلالات، ومن أبرز هذه الاختلالات ما يلي: (1) ارتفاع معدل النمو السكاني (2-3.5%) مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي (دائرة الإحصاءات العامة، 2018). (2) وجود خلل هيكلي في التوزيع العمري والجغرافي للسكان (تركز في الفئات العمرية الأولى وفي ثلاث مدن رئيسية). (3) عجز مزمن ومرتفع في الموازنة العامة للدولة يتم معالجته من خلال الاقتراض الداخلي و/أو الخارجي. (4) ندرة الموارد الأولية وضيق القاعدة الإنتاجية والاعتماد على قطاعات الخدمات والتجارة والسياحة (70% من الناتج المحلي الاجمالي)، وبعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والأدوية والفوسفات والبوتاس وبعض الصادرات الصناعية والزراعية الأخرى. (5) عجز مزمن ومرتفع في الميزان التجاري. (6) ارتفاع حجم المديونية الداخلية والخارجية وتزايدها المستمر بسبب توجه لتمويل العجز في الموازنة وتمويل القروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه. (7) ارتفاع معدل البطالة، ومما يزيد من حدة وتأثير المشكلة هو أنها مشكلة مزمنة متراكمة في فئة الشباب والإناث وذوي المستويات التعليمية المرتفعة. (8) ارتفاع معدلات الضرائب بشكل عام والضرائب غير المباشرة بشكل خاص والتي يصل عبؤها إلى غالبية السكان (مستهلكين ومنتجين) كونها مرتبطة بالسلع الأساسية (الماء والكهرباء، والمشتقات النفطية، والأدوية، والملابس، والسيارات)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي والقوة الشرائية. (9) الاختلالات الهيكلية في بنية كل من الإيرادات العامة (الاعتماد على الضرائب والرسوم والمساعدات الخارجية المتراجعة باستمرار) والنفقات العامة (معظمها نفقات جارية لدفع الرواتب والأجور)، وهذا يزيد التعقيدات التي يعاني منها قطاع المالية العامة. (10) تذبذب ميزان المدفوعات بسبب التطورات الحاصلة في الحساب الجاري. (11) الاختلالات الهيكلية في بنية الصادرات الوطنية والمستوردات (التركز الجغرافي والسلعي)، الأمر الذي يؤثر في استقرار الأسعار وفي جودة السلع المستوردة. (12) ارتفاع معدل الفقر لاسيما عند الشباب والإناث. (13) التحديات المرتبطة بالتطورات السياسية

الإقليمية والدولية وقوة التبعات المالية والسياسية لهذه التطورات (الإنفاق على الأمن واستيعاب اللاجئين وانخفاض المساعدات). ويلخص بعض الاقتصاديون التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني بخمسة تحديات تتعلق بملفات وقضايا حساسة تنعكس على غالبية مؤشرات الأداء الاقتصادي، أنظر الشكل رقم (2)- أنظر في ذلك: غرفة صناعة الأردن، 2017 والبنك المركزي الأردني، 2017، وعطية، 2010).

الشكل رقم 2: أبرز الملفات والقضايا الاقتصادية التي يجب التعامل معها خلال المرحلة القادمة



وفي ضوء ما سبق، حرصت الحكومات المتعاقبة على اتخاذ بعض الإجراءات للتعامل مع التحديات والملفات السابقة في محاولة لزيادة الإنتاج وتعزيز مستوى التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج، وركزت على التقليل من تفاقم هذه التحديات كمرحلة أولى، وتقليل حدتها وحجمها كمرحلة ثانية، إلا أن الأوضاع الاقتصادية المحلية والتطورات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية بشكل عام وخلال العقد الماضي على وجه التحديد، أثرت على حجم الانجازات. فعلى سبيل المثال، تأثر الأردن سلباً بتداعيات التطورات الاقتصادية العالمية التي تبعت الأزمة المالية العالمية عام 2008 والاضطرابات السياسية الإقليمية. وقد نجم عن هذه الأحداث أزمة في قطاع الطاقة وإغلاق لطرق التجارة الخارجية، وذلك بالتزامن مع انخفاض حوالات الأردنيين في الخارج وتراجع الدخل السياحي، وارتفاع التكاليف الأمنية، وزيادة أسعار النفط والمواد الغذائية، مما شكل أعباءً هائلة على الوضع الاقتصادي والمالي. وبالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، نرى أن متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين (2009-2000) بلغ حوالي 6.5%، وفي المقابل بلغ حوالي 2.5% خلال الفترة (2010-2017)، كما ارتفع إجمالي الدين العام بمعدلات تجاوزت النمو

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

الاقتصادي، لتصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 95% مع نهاية العام 2017، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في عام 2010 والبالغة 61% (أنظر في ذلك: البنك المركزي، 2018 والخلايله، 2018).

2.1 مؤشرات الوضع الاقتصادي العام والتحديات المستقبلية²

تشير آخر إحصاءات البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالوضع الاقتصادي لعام 2017 إلى أن الاقتصاد الأردني استمر بتسجيل معدلات نمو متواضعة خلال العام 2017 على الرغم من سياسات الحكومة وإجراءاتها التي سعت إلى زيادة وحفز النمو الاقتصادي، ويعزى هذا إلى استمرار تأثير التوترات الجيوسياسية في المنطقة، فضلاً عن الظروف الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تعد مشغلاً رئيسياً للكفاءات الأردنية وأسواقاً هامة للمنتجات الأردنية. وتشير الإحصاءات الرسمية المتوفرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً حقيقياً بما نسبته 2% فقط خلال العام 2017، كما ارتفع كل من معدل البطالة ليصل إلى ما نسبته 18.3%، ومعدل التضخم إلى 3.3% مقارنة مع العام 2016، وصافي الدين العام إلى ما نسبته 89% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين انخفض حجم الصادرات الكلية بما نسبته 1.1% على الرغم من تحقيق الصادرات الوطنية ارتفاعاً طفيفاً بما نسبته 1.8% (تراجع المعاد تصديره)، كما سجلت المستوردات ارتفاعاً بما نسبته 5.6%، لتؤدي هذه التطورات إلى زيادة حجم العجز التجاري وبما نسبته 9.9% خلال العام 2017. وعلى صعيد القطاع الصناعي الذي يعتبر أكثر القطاعات تأثراً بأحداث المنطقة إلا أنه استطاع تحقيق بعض مؤشرات الأداء الجيدة وقاد من خلالها النمو الاقتصادي في المملكة، فقد حقق الناتج الصناعي خلال العام 2017 نمواً حقيقياً بما نسبته 2%، وساهم بحوالي 24% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما حققت الصادرات الصناعية نمواً بما نسبته 2%، فضلاً عن كونه أكثر القطاعات استحداثاً لفرص العمل وطلباً للعمالة، وتجدر الإشارة

² مصدر الإحصاءات والأرقام والنسب الواردة في هذا الجزء من الدراسة، أنظر في ذلك (غرفة صناعة الأردن، 2017)، البنك المركزي الأردني، 2017)، (البنك المركزي الأردني، 2018)، (البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة، 2018)، (رؤية الأردن، 2025)..

إلى أن ما يزيد عن 99% من المشروعات الصناعية هي مشروعات صغيرة ومتوسطة. ونعرض فيما يلي ملخص لمؤشرات الوضع الاقتصادي في الأردن خلال عام 2017 (البنك المركزي الأردني، 2018):

- الناتج المحلي الإجمالي: بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام 2017 ما يقارب 28,448 مليون دينار، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً بما نسبته 3.6%، في حين بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما يقارب 11,872 مليون دينار، محققاً بذلك نمواً سنوياً بما نسبته 2%. وحقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ليصل إلى ما يقارب 2.82 ألف دينار، محققاً نمواً سنوياً بما نسبته 1%.
- مساهمة القطاعات الاقتصادية: احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى كأكثر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2017 وبنسبة بلغت حوالي 24%، وجاء في المرتبة الثانية القطاع المالي والتأمين والخدمات بمساهمة بلغت حوالي 21.2%، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات (13.7%).
- معدل البطالة: ارتفع معدل البطالة خلال العام 2017 ليصل إلى حوالي 18.3%، مقارنة بحوالي 15.8% خلال العام 2016. وتعتبر معدلات البطالة لدى الشباب (25%) والإناث (30%) وحملة الشهادات العليا (24.1%) أعلى بكثير من المعدل العام، وأعلى من نظيراتها في الكثير من الدول النامية والدول العربية.
- القطاع النقدي: ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال العام 2017 بما يقارب 7.9% ليصل إجمالي التسهيلات إلى ما يقارب 24.7 مليار دينار مقارنة مع 22.9 مليار دينار خلال العام 2016، بينما بلغت قيمة الودائع بأنواعها حوالي 32.8 مليار دينار. أما العرض النقدي فقد بلغ حوالي 33 مليار دينار ووصلت الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية إلى حوالي 8.7 مليار دولار.
- المالية العامة: بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال العام 2017 ما يقارب 7,425.3 مليون دينار حيث نمت بحوالي 5% مقارنة مع العام 2016. وشكلت الإيرادات المحلية

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

منها حوالي 90.4%، في حين شكلت المنح الخارجية حوالي 9.6%. وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال العام 2017 حوالي 8,173.2 مليون دينار مسجلة بذلك ارتفاعاً بما نسبته 2.8% مقارنةً مع العام 2016، حيث شكلت النفقات الجارية منها ما نسبته 87%، في حين شكلت النفقات الرأسمالية حوالي 13%. وقد أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي قبل المنح بما يقارب 1,455.6 مليون دينار، في حين بلغ العجز بعد المنح حوالي 747.9 مليون دينار.

■ الدين العام: ارتفع صافي الدين العام مع نهاية العام 2017 بمقدار 1,356 مليون دينار ليصل إلى ما يقارب 25,435 مليون دينار، وبالتالي ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ حجم صافي الدين الداخلي ما يقارب 13,568.6 مليون دينار أو ما نسبته 47.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ حجم إجمالي الدين الخارجي ما يقارب 11,867.2 مليون دينار (41.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

■ القطاع الخارجي: انخفض حجم الصادرات الكلية بما نسبته 1.1% خلال العام 2017 ليصل بذلك حجم الصادرات الكلية إلى ما يقارب 5,303 مليون دينار. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع حجم المعاد تصديره بحوالي 13.9%. في حين حققت الصادرات الوطنية ارتفاعاً طفيفاً بما نسبته 1.8% ليصل حجمها إلى حوالي 4,474 مليون دينار. وعلى صعيد المستوردات، فقد سجلت ارتفاعاً بما نسبته 5.6% خلال العام 2017 لتصل إلى حوالي 14,488 مليون دينار. ونتيجةً لهذه التطورات، ارتفع حجم العجز التجاري بما نسبته 9.9% أو ما مقداره 824 مليون دينار، ليصل بذلك حجم إلى حوالي 9,185 مليون دينار.

■ التوزيع الجغرافي للصادرات: وصلت الصادرات الوطنية إلى ما يقارب 140 دولة حول العالم خلال العام 2017، إلا أنه ورغم التنوع الجغرافي الكبير للمنتجات الأردنية إلا أنها تتركز في دول محدده حيث استحوذت 14 دولة فقط على ما يزيد عن 80% من

الصادرات، مما يعني ضرورة العمل على استغلال وصوله إلى الأسواق الأخرى وتكثيف الجهود للوصول المزيد من الصادرات الوطنية إلى هذه الأسواق ذات الوزن النسبي الأقل، حتى نصل إلى مستويات تصديرية أعلى وبتنوع جغرافي أكبر يحد من تأثير الصدمات الخارجية واغلاق الأسواق غير التقليدية.

■ القطاع الصناعي: حقق القطاع الصناعي نمواً حقيقياً بما نسبته 2% خلال العام 2017، ويعتبر القطاع الصناعي أكبر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في النمو. وجاءت قيادة القطاع الصناعي للنمو الاقتصادي نتيجة تحقيق كل من قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً حقيقياً وصل إلى ما يقارب 13%، كما سجل كل من قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الكهرباء والمياه نمواً بما نسبته (1%) و(2.5%) على التوالي.

■ الصادرات الصناعية: تعتبر الصادرات الصناعية الأساس والجوهر والمكون الرئيس للصادرات الوطنية حيث تستحوذ على ما يزيد عن 90% منها. وقد حققت الصادرات الصناعية خلال العام 2017 نمواً بما نسبته 2% ليصل حجمها إلى ما يقارب 4.01 مليار دينار، ليسهم بذلك نمو الصادرات الصناعية بنمو الصادرات الوطنية بما يقارب 1.1% خلال العام 2017. وعلى صعيد أبرز القطاعات المصدرة، حل قطاع الصناعات الجلدية والمحكيات في المرتبة الأولى (25% من إجمالي الصادرات الصناعية)، وجاء ثانياً قطاع الصناعات التعدينية (17.2%)، فيما حل ثالثاً قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل (13.5%).

■ العمالة والمشروعات العاملة في القطاع الصناعي: بلغ عدد المشروعات العاملة في القطاع الصناعي خلال العام 2017 حوالي (18.2) ألف منشأة، منها 2.4 ألف منشأة صناعية و15.8 ألف منشأة حرفية. وبلغ حجم العمالة خلال العام 2017 حوالي 249 ألف عامل وعاملة، أي ما يزيد عن خمس القوى العاملة في المملكة، ويشغل حوالي 204 ألف عامل في المشروعات المصنفة صناعية، وما يقارب 45 ألف عامل في المشروعات المصنفة كمشروعات حرفية. ويعتبر القطاع الصناعي هو الأقدر على

**دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية**

استحداث فرص العمل حيث استطاع المحافظة على حصته من إجمالي فرص العمل المستحدثة في المملكة على مدار العقد الماضي والتي تقارب 15% متفوقاً بذلك على جل القطاعات الاقتصادية الكبرى من أبرزها؛ قطاعي التعليم والصحة، وقطاع المعلومات والاتصالات، وقطاع أنشطة المالية والتأمين، وقطاع المطاعم والفنادق، وقطاع الإنشاءات. حيث تعتبر تكلفة استحداث فرصة عمل في القطاع الصناعي أقل من مثيلاتها في القطاعات الأخرى، وذلك يعزى بأن ما يزيد عن 99% من المشروعات الصناعية تصنف كمشروعات حرفية ومشروعات صغيرة ومتوسطة (غرفة صناعة الأردن، 2017 ودائرة الإحصاءات العامة، 2016).

وعلى صعيد القطاع الخاص والإجراءات المطلوبة، فإن بيئة الأعمال في الأردن تراجعت لدى مقارنتها بدول أخرى، مما يستدعي اهتماماً واسعاً في عملية تحسين نوعية بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية. وهنا تبرز الحاجة إلى ضرورة تنفيذ القوانين السائدة، كما تظهر الحاجة إلى الاستقرار التشريعي، هذا بالإضافة إلى التركيز على دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرات الابتكار والإبداع والريادة فيها، وزيادة تنافسيتها في الأسواق المحلية والتصديرية وتأمين التمويل اللازم لها بوسائل متعددة.

الشكل رقم 3: ترتيب الأردن على بعض المؤشرات الدولية

سهولة ممارسة الأعمال (104 من 190 دولة)	بدء النشاط التجاري (106 من 190 دولة)	الحصول على الإئتمان (134 من 190 دولة)	التنافسية (65 من 137 دولة)
الإبتكار (46 من 137 دولة)	الحرية الاقتصادية (62 من 180 دولة)	مؤشر ريادة الأعمال العالمي (49 من 137 دولة)	

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2019 و تقرير التنافسية العالمي، 2019، وتقرير الابتكار العالمي، 2019

وبين الشكل رقم (3) ترتيب الأردن في بعض المؤشرات الدولية. وتتلخص أبرز معيقات أداء الأعمال بما يلي: (1) معدلات الضرائب حيث أصبحت تشكل عامل طرد للاستثمار المحلي والأجنبي بفضل تعدد أشكالها وأنواعها. حيث يبحث المستثمرين عن الدول التي تمنح الحوافز الضريبية والإعفاءات الخاصة بها. (2) صعوبة الوصول إلى التمويل لاسيما المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. (3) عدم ثبات السياسات والتغيير المستمر في القوانين والأنظمة والتعليمات، الأمر الذي يربك أصحاب الأعمال في ممارسة أعمالهم، ويزيد من المخالفات جراء سوء فهم التشريعات. (4) البيروقراطية الحكومية وهي من أكثر العوامل خطورة على ممارسة الأعمال وجلب الاستثمارات أو حتى ضمان بقائها.

وعلى الرغم من الأداء الذي يمكن أن يوصف بالمتردد، إلا أن الاقتصاد الأردني يملك العديد من الفرص الهامة والتي إذا ما تم استغلالها سيكون لها أثراً حقيقية على أداء الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها القطاع الصناعي بشكل خاص. ومن أبرز هذه الفرص إعادة فتح الحدود، الاتفاقيات التجارية الثنائية، وقرارات إعفاء المنتجات الأردنية من الرسوم الجمركية (سهولة الوصول إلى الأسواق وزيادة الصادرات)، ومشاريع إعادة إعمار دول المنطقة، واتفاقية تبسيط قواعد المنشأ الموقعة مع الاتحاد الأوروبي إذا ما تم الإسراع واتخاذ اجراءات ملموسة للاستفادة منها، والتوجه نحو أسواق شرق أفريقيا، إضافة إلى تمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعظيم دورها التنموي في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

3.1 الأولويات الاقتصادية الوطنية والدور المطلوب من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة³

في إطار التحليل السابق للتحديات التي واجهت وما زالت تعيق نمو الاقتصاد الأردني، وبعد عرض الوضع الراهن، تظهر إلى السطح تساؤلات عديدة أمام واضعي الخطط وراسمي السياسات حول أبرز التحديات المستقبلية والأولويات التي يجب التعامل معها والتركيز عليها خلال السنوات القادمة، وحول الإجراءات اللازم اتخاذها تبعاً لهذه الأولويات. وبناء على ما سبق من تحليل، تتضمن الأولويات والآليات المقترحة التي من المفترض أن يقوم الاقتصاد الأردني بكافة مكوناته ومؤسساته بالعمل على أساسها ما يلي (غرفة صناعة الأردن، 2017 ومجلس السياسات الاقتصادية، 2017):

(1) تعزيز دور الاستثمار المحلي والأجنبي، وتقديم كافة أشكال الدعم له؛ وهذا يتطلب من الحكومة اتخاذ سياسات اقتصادية مبنية على نظام السوق المفتوحة، تأخذ بعين الاعتبار تسهيل الإجراءات وجلب الاستثمارات ذات القيمة المضافة، وتقديم حوافز حقيقية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأشكال متعددة؛ مثل: خفض معدلات الفائدة على القروض الإنتاجية للمشروعات الريادية، وتخفيض الأعباء الضريبية، ودعم إقامة الصناعات المحلية بأحجامها المختلفة، إضافة إلى تسهيل الإجراءات المتعلقة ببدء النشاط الاستثماري؛ وذلك بهدف خفض تكاليف الإنتاج. (2) البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الأردنية، وتيسير عملية وصول منتجات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة - التي تشكل ما يزيد عن 99% من المشروعات العاملة- إلى الأسواق الخارجية والمحلية، ومعالجة التركز الجغرافي في الصادرات وعدم الاعتماد على الأسواق التقليدية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسوريا والعراق). وهذا يتطلب سياسات تتعلق بتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، والعمل على تطوير متطلبات الجودة العالمية فيها (وفقاً للممارسات الدولية)، ووضع ميزات تفضيلية للمنتجات المحلية

³ أنظر في ذلك: (رؤية الأردن، 2025) و (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أولويات الحكومية للعامين 2019-2020) و (مجلس السياسات الاقتصادية 2017) و (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2017)

تضاهي تلك الموجودة في المنتجات الأجنبية الأخرى (أسعار منافسة وأساليب ترويجية فعالة). (3) تنوع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على المصادر التقليدية (المساعدات وتحويلات العاملين) وذلك من خلال البحث عن مصادر دخول أخرى، مثل: الكشف عن النفط من الزيت الصخري واستخراجه، والترويج للقطاع السياحي وخفض تكاليف السياحة الداخلية، والاستثمار في البحث والتطوير، وتعديل الخلل الحاصل في مساهمة القطاعات في الإنتاج وتشجيع ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر والعمل لحساب النفس. (4) الحد من البطالة والفقر. (5) توفير البنى التحتية الضرورية اللازمة لتحسين دور الاستثمار المحلي؛ مثل: مشروعات فتح الطرق الرئيسية والفرعية، ومشروعات تمديدات المياه، وتمديدات الصرف الصحي، والمخططات العمرانية، ومشروعات البناء والإسكان، وتمديدات الكهرباء، وتوليد الطاقة، وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات. (6) الحد من عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات؛ وهذا يتطلب تبني سياسات اقتصادية تعتمد على تنوع مصادر الدخل الموجودة وزيادتها، وتقليص حجم الإنفاق خاصة غير المبرر، وزيادة مستوى الاستثمار، وخفض معدلات التضخم، وتعزيز دور الصناعات الوطنية بأحجامها المختلفة، والحد من المستوردات الخارجية من خلال خرائط فرص الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الإحلالية، والبحث عن الموارد الاقتصادية واستخراجها كالنفط والغاز (أنظر في ذلك: رؤية الأردن، 2025) و (وزارة التخطيط، أولويات الحكومية للعامين 2019-2020) و (مجلس السياسات الاقتصادية، 2017).

وقد جاءت الأولويات السابقة منسجمة وبشكل كبير مع رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وتوجهاته الملكية في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية والتي تم ترجمتها في رؤية الأردن 2025. وقد تضمنت توجهاته للحكومات الأخيرة ما يلي: (1) الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي وتطوير السياسات المالية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز السياسات المشجعة على الابتكار والتطوير القطاعي. (2) دعم محركات النمو الاقتصادي، وضبط عجز الموازنة العامة للدولة، وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يوفر فرص عمل للأردنيين بمختلف الفئات. (3) تكثيف البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، وتقوية شبكة الأمان

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

الاجتماعي. (4) دعم المشروعات الإنتاجية والريادية والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وترسيخ البيئة التنافسية ومنع الاحتكار. (5) الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات، بما يبني على برنامج إصلاح القطاع العام، والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وضمان تحقيق أعلى درجات المساواة والعدالة في الحصول على هذه الخدمات. (6) ضمان التوزيع العادل لمكتسبات التنمية من خلال التركيز على البرامج التنموية في المحافظات. (7) وضع منظومة متكاملة تعزز الأمن الغذائي والمائي والتزود بالطاقة وتنوع مصادرها والإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى الداعمة للإيرادات والصادرات (كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عمر الرزاز، 2018).

وعلى وجه التفصيل والتدقيق لرؤية 2025، وبمراجعة الأولويات الاستراتيجية المتعلقة ببند الأغذية والزراعة وبند بيئة الأعمال وبند رأس المال من أجل النمو في رؤية 2025، نلاحظ الدور الكبير الملقى على عاتق قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والاهتمام الكبير الذي منح له، حيث كان من ضمن الأولويات ما يلي: (1) الانتقال نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وإنتاجية وتوسيع برامج الدعم للمزارعين القائمين لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية وذلك من خلال إنشاء سوق محلي للمشروعات الصغيرة والنشاطات الإنتاجية المنزلية. (2) خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية، وتحسين نوعية الخدمات للشركات المحلية والأجنبية، وتحسين الشفافية والعمق المالي وذلك بإنشاء شركة المعلومات الائتمانية بحيث تساهم في تقليل مخاطر الائتمان وزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، خاصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. (3) التشجيع على استخدام الإقراض مقابل الضمانات المنقولة للشركات، وبخاصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض لتعزيز دورها في توفير الضمانات اللازمة للحصول على

التمويل خاصة بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وزيادة الأموال المتاحة لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء صندوق لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الناشئة. وتستهدف الرؤية كذلك رفع النسبة المئوية للقروض المصرفية المقدمة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 9% عام 2017 إلى 14% عام 2025، وزيادة تغطية مكاتب الائتمان (النسبة المئوية من السكان البالغين) من 20% عام 2017 إلى 55% عام 2025 (رؤية الأردن، 2025).

وتلخيصاً لما سبق، وعند بمراجعة الأوليات والقضايا السابقة ومركزات الخطط الاقتصادية (رؤية 2025 وخطة تحفيز الاقتصاد 2018-2022) نرى ارتباطها وبشكل كبير بالقطاع الخاص بشكل عام بالمشروعات المتناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، الأمر الذي يعكس أن هذا القطاع مكلف بأن يلعب الدور المطلوب في دفع جهود التنمية وتحقيق النمو على غرار ما قام به في الدول المتقدمة خلال مراحل نموها المختلفة (على سبيل المثال- التجربة اليابانية والاطيالية والسنغافورية والنمور الآسيوية). والسؤال الذي يظهر هنا، هل تقوم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة بالدور المطلوب؟ وما هو الواقع الحالي ومعوقات النمو ومدى الجاهزية باعتباره أحد الحلول والآليات التي يتم الارتكاز عليها لتحقيق رؤية الأردن 2025؟ هل هذه المشروعات هي المشكلة بحد ذاتها أم هي الحل؟ هل اكتملت منظومة الجهات المعنية بهذه المشروعات وما مدى فاعلية أداءها؟ ما هي أبرز أبعاد الدور الحكومي لدعم هذه المشروعات وتذليل معوقات نموها؟ ما هي الاقتراحات التي يمكن من خلالها تعزيز الدور التنموي لهذه المشروعات، وما هي الآليات لتنفيذها والجهات المعنية؟

دراسة تحليلية لسياسات وأليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

2. المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات

1.2 تعريف وواقع القطاع

تعتمد مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعريفات متعددة لهذا القطاع، كما تستخدم معايير مختلفة لتصنيف المشروعات حسب الحجم. فعلى سبيل المثال، تستخدم وزارة الصناعة عدد العمال ورأس المال، بينما يستخدم كل من دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والشركة الأردنية لضمان القروض والصندوق الوطني لدعم المشاريع عدد العمال فقط، في حين يستخدم صندوق التنمية والتشغيل قيمة القرض الممنوح للتمييز بين المشروعات بأحجامها المختلفة. أما البنك المركزي الأردني فيستخدم عدد العمال وحجم المبيعات أو إجمالي الأصول. وهنا نشير إلى عدم توفر بيانات تفصيلية حول القطاع وفقاً لأي من التعريفات السابقة (باستثناء تعريف الإحصاءات العامة)، بينما يتم الاعتماد على أرقام تقديرية، وذلك لأن الجهة المخولة بتوفير البيانات من خلال التعدادات والمسوحات الدورية وهي دائرة الإحصاءات العامة.

وعند استعراض ما خلصت إليه الممارسات الدولية في هذا المجال، نجد أنه ليس هناك تعريف "صحيح" بشكل مطلق بحيث يطبق عالمياً أو حتى إقليمياً. فكل اقتصاد يضع التعريف الذي يتناسب مع ظروفه واحتياجاته ومصادر البيانات المتوفرة لديه، ولكن من الأفضل وجود تعريف وطني موحد يساعد في تشخيص القطاع ويوضح معاملته لجميع الجهات، بمعنى أن تتعامل كافة الجهات مع نفس الشيء. فعلى سبيل المثال، ليس من الصحيح ألا تنسجم منهجية جمع البيانات المتبعة في دائرة الإحصاءات العامة والبيانات المتوفرة مع تعريفات الجهات الأخرى حيث أننا لا نستطيع تقييم واقع المشروعات في

المملكة وفقاً لتعريف غرفة الصناعة، ولا حسب تعريف صندوق التنمية والتشغيل وغيره بسبب نقص البيانات. واستناداً إلى ما سبق، فإنه يوصى بتطبيق معيار موحد لتعريف المشروعات وتصنيفها حسب الحجم بحيث يشمل عدد العاملين الدائمين، حيث أن العمالة هي من أكثر المعايير استخداماً لتحديد فئات هذه المشروعات، لسهولة توفر البيانات حولها وسهولة الحصول عليها، بالإضافة إلى كون العمالة مؤشراً فعالاً يمكن التحقق منه بسهولة بالنسبة لحجم المشروع. كما يوصى عند تحديد التعريف الوطني الموحد بضرورة العمل على إعادة صياغة منهجية جمع البيانات المتعلقة بالقطاع بحيث تكون التعدادات والمسوحات ذات العلاقة منسجمة مع هذا التعريف لنخرج في النهاية ببيانات متكاملة وشاملة قابلة للاستخدام من قبل مختلف الجهات (المحروق ومقابله، 2006).

إن البيانات التي توفرها دائرة الإحصاءات العامة (مسح الاستخدام، 2016) حول قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تأتي وفقاً لتعريف هذه المشروعات المعتمد - حالياً - من قبل دائرة الإحصاءات العامة، والذي يقسمها إلى مشروعات المتناهية الصغر (1-4 عمال)، ومشروعات صغيرة (5-19 عامل)، ومشروعات متوسطة (20-99 عامل). أما المشروعات الكبيرة فهي تلك التي توظف أكثر من 100 عامل. ووفقاً للتعريف السابق، بلغ عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عام 2016 حوالي 189076، أما عدد العاملين في هذه المشروعات فقد بلغ حوالي 564772 عامل، أنظر الجدول رقم (1). وتشير نتائج مسح الاستخدام لعام 2016 إلى أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 99.5% من إجمالي عدد المشروعات الاقتصادية، وتشغل ما يقارب 48.5% من عدد العاملين في هذه المشروعات، في حين تزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 68% من إجمالي عدد العاملين في مشروعات القطاع الخاص (32.7% في المشروعات المتناهية الصغر، و18.6% في المشروعات الصغيرة و14.2% في المشروعات المتوسطة). وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته

**دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية**

99.6% من إجمالي العاملين في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يعملون في القطاع الخاص، وهذا ما يؤكد على مقولة أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للقطاع الخاص (غرفة صناعة الأردن، 2017 والمعهد العربي للتخطيط، 2015). وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه المشروعات تساهم بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي (وهي أعلى من نظيراتها في غالبية الدول العربية باستثناء تونس ومصر حيث تزيد عن حوالي 70%). وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة في تقريرها السنوية إلى أن النمو الاقتصادي في المملكة خلال العقدين السابقين جاء مدفوعاً بالنمو في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الإنشاءات وبعض الفروع الإنتاجية الأخرى كقطاع خدمات النقل والخدمات المالية والتأمين. ومن الملفت للانتباه أن نسبة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في هذه القطاعات لا تقل عن 97%. ومما يعزز النتيجة السابقة ما يمكن ملاحظته من تناسق في وتيرة واتجاه النمو الاقتصادي مع معدلات النمو في هذه المشروعات (غرفة صناعة الأردن، 2017).

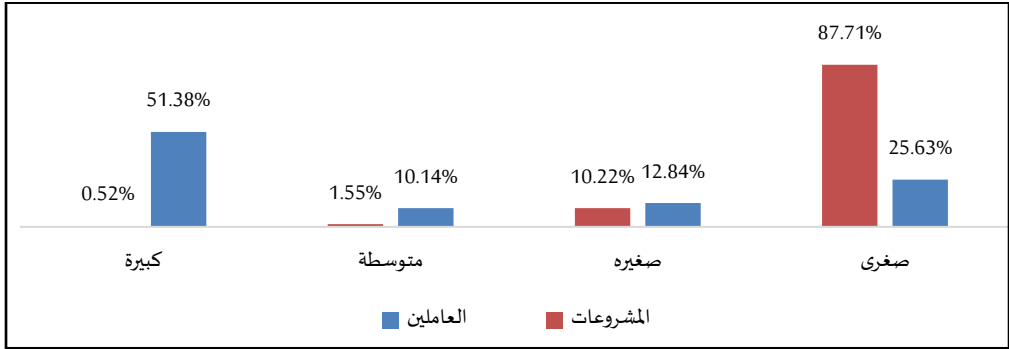
الجدول رقم 1: عدد المشروعات العاملة في القطاع العام والخاص وعدد العاملين فيها حسب الحجم

الحجم	العاملين		المشروعات	
	العدد	%	العدد	%
متناهية الصغر	297768	25.63	166707	87.71
صغيره	149187	12.84	19416	10.22
متوسطة	117817	10.14	2953	1.55
المجموع	564772	48.62	189076	99.48
كبيرة	596867	51.38	980	0.52
الإجمالي	1161639	100%	190056	100%

المصدر: مسح الاستخدام، دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016.

وبين الشكل رقم (4) التوزيع النسبي للمشروعات وعدد العاملين فيها حسب الحجم. ويلاحظ من الشكل أن غالبية المشروعات العاملة هي مشروعات ميكروية (87.7%) لكنها لا توظف سوى 25.6% من مجموع العاملين، بينما لا تصل نسبة المشروعات المتوسطة إلى 2% في أحسن الحالات، لكنها تشغل ما يزيد عن 10% من مجموع العاملين. ويلاحظ من الشكل أيضاً تقارب نسبة المشروعات الصغيرة إلى مجموع المشروعات مع نسبة مساهمتها في التوظيف. ولكن، ما نتائج الخلل الهيكلي في تركيبية وتوزيع المشروعات حسب الحجم في المملكة؟

الشكل رقم 4: التوزيع النسبي للمشروعات وعدد العاملين فيها حسب الحجم، 2016

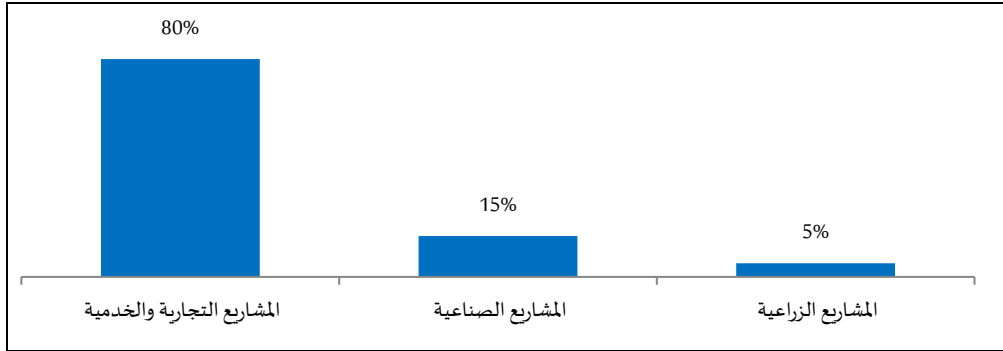


أما التوزيع القطاعي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فيشير إلى وجود تركيز قطاعي لهذه المشروعات، حيث أن حوالي 80% من هذه المشروعات هي مشروعات تجارية وخدمية، أما مشروعات الإنتاج السلعي الرئيسية وهي المشروعات الصناعية والزراعية فقد بلغت حوالي 15% و5% على التوالي، أنظر الشكل رقم (5). وعلى وجه التدقيق نشطت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل عام في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (57%)، ثم في الأنشطة الصناعية (14%). وعلى وجه التحديد، نشطت المشروعات المتناهية الصغر في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (61%)، ثم في الأنشطة الصناعية (12%)، وركزت المشروعات الصغيرة في نفس القطاعات بنسب بلغت 33% و27% على التوالي. أما المشروعات المتوسطة فقد نشطت في الصناعة (21%) وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (20%)

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

والتعليم (15%). وهنا يظهر تساؤل حول قدرة المشروعات التجارية والخدمية على النمو واستحداث فرص عمل جديدة وتعزيز الصادرات والإحلال محل المستوردات وتعزيز الترابطات الأمامية والخلفية وتعزيز العناقيد الصناعية في ظل ما تواجهه من تحديات تتعلق بالسوق والمنافسة المحلية والأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول العربية مثل السعودية والكويت والسودان وموريتانيا وفلسطين ولبنان تتركز في قطاعات التجارة والمقاولات والخدمات والصناعة والنشاطات الحرفية والسياحية، إلا التركز في القطاع الزراعي والنقل يظهر في السودان والتركز في قطاع التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات في لبنان (غرفة صناعة الأردن، 2017).

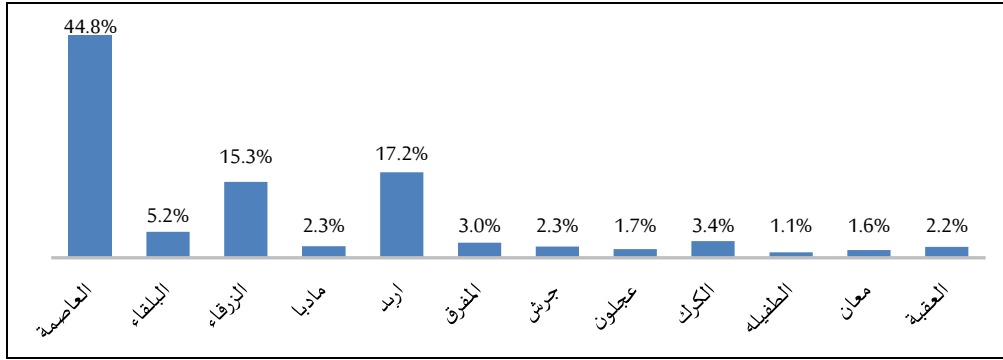
الشكل رقم 5: التوزيع النسبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب القطاع لعام 2016



ويشير التوزيع الجغرافي للمشروعات الاقتصادية إلى دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تقليل التفاوت التنموي بين مختلف محافظات المملكة وتقليل الهجرة إلى المدن الرئيسية (عمان واريد والزرقاء). ويتضح من بيانات الاحصاءات العامة أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتوزع جغرافياً بشكل أوسع وأكبر من المشروعات الكبيرة، حيث يتركز ما يقارب 78% من إجمالي المشروعات الاقتصادية الكبيرة في محافظة العاصمة، وترتفع النسبة لتصل إلى ما يقارب 92% إذا ما أضفنا للعاصمة كل من محافظتي الزرقاء وإربد، في حين أن كلاً من محافظتي عجلون والطفيلة لا يتواجد فيها أي مشروع كبير، بينما تحتضن باقي المحافظات وعددها

سبع محافظات حوالي 8% من المشروعات الكبيرة. وعلى النقيض من ذلك، يتركز حوالي 55% من إجمالي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم خارج محافظة العاصمة مما يعني أن هذه المشروعات هي الأكثر توزعاً وانتشاراً وخاصة المشروعات المتناهية الصغر منها، وكل هذا يؤكد على أن هذه المشروعات هي الأقدر على الوصول إلى جيوب الفقر وتمكين الفقراء، والعمل على توظيف أبناء المناطق النائية والأقل حظاً، على عكس المشروعات الكبيرة، أنظر الشكل رقم (6)- (أنظر في ذلك: غرفة صناعة الأردن، 2017 ودائرة الإحصاءات العامة، 2016).

الشكل رقم 6: التوزيع النسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظة، 2016

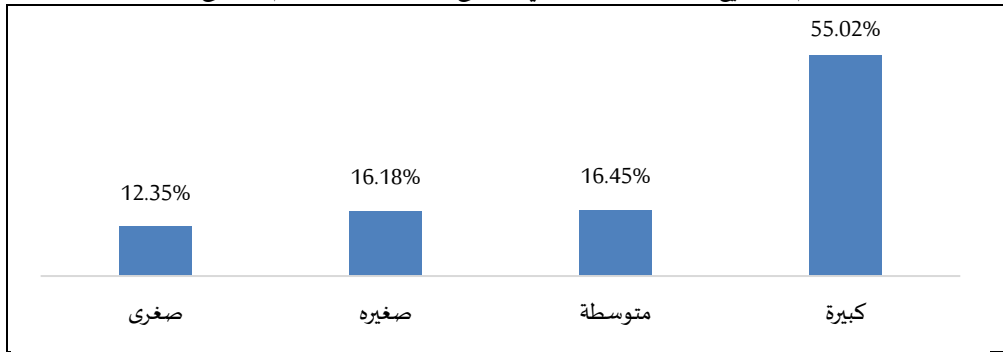


أما على صعيد قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على استحداث فرص عمل جديدة، فقد بلغ عدد المستخدمين الجدد خلال عام 2016 حوالي 22989 عاملاً وعاملة، وقد استحوذت هذه المشروعات ما نسبته 45% منهم. وبشكل عام كانت المشروعات المتوسطة الأكثر قدرة على استحداث فرص العمل، تلتها المشروعات الصغيرة، ثم المشروعات المتناهية الصغر، كما هو مبين في الشكل رقم (7). وعند الحديث عن التوزيع القطاعي للمشروعات حسب الفرص المستحدثة، نرى أن المشروعات المتناهية الصغر العاملة في قطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام كانت الأقدر على خلق فرص عمل (30% من فرص العمل المستحدثة من قبل المشروعات المتناهية الصغر)، تلتها المشروعات المتناهية الصغر الصناعية (19%)، ثم المشروعات العاملة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي (17.6%). أما في المشروعات الصغيرة، فقد كانت المشروعات

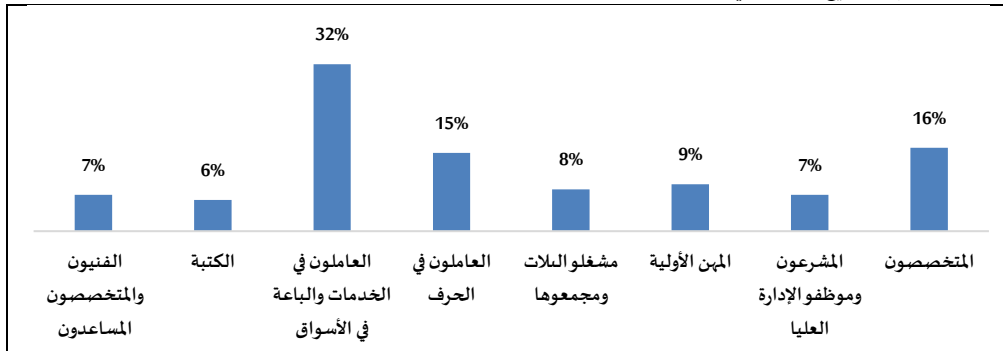
**دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية**

الصناعية الأكثر استحداثاً للفرص الجديدة (34.4% من الفرص المستحدثة من قبل المشروعات الصغيرة) تلتها المشروعات الصغيرة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية (18.5%)، ثم قطاع التعليم (9.2%). أما في المشروعات المتوسطة، جاءت المشروعات الصناعية في المرتبة الأولى، ثم أنشطة خدمات الإقامة والطعام (دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2016 ومسح الفرص المستحدثة ، 2016).

الشكل رقم 7: توزيع المستخدمين الجدد في القطاع الخاص حسب حجم المشروع ، 2016



الشكل رقم 8: توزيع العاملين في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب المجموعات الرئيسية للمهن



وعلى صعيد توزيع العاملين في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب المجموعات الرئيسية للمهن، فقد استحوذت مهنة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق على ما نسبته 32% من إجمالي العاملين في هذه المشروعات في القطاعين العام والخاص، في حين جاءت

مهنة المتخصصين ثانياً بما نسبته 16% من إجمالي العاملين، تلاها كل من مهنة العاملين في الحرف والمهن الأولية بما نسبته 15.5% و9.2% على التوالي. ويوضح الشكل رقم (8) توزيع باقي المهن العاملة في هذه المشروعات عام 2016 (مسح الاستخدام، 2016).

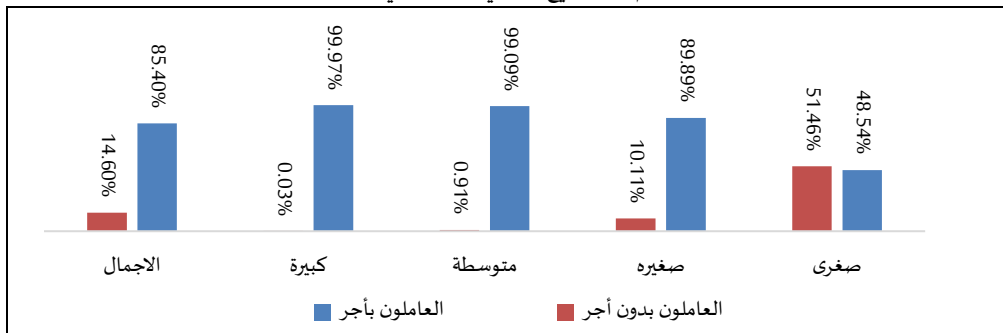
ويبين الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للعاملين بأجر والعاملين بدون أجر حسب حجم المشروع. ويلاحظ من الجدول أن المشروعات المتناهية الصغر توظف حوالي 14.6% من العاملين بأجر، تلتها المشروعات الصغيرة (13.5%)، ثم المشروعات المتوسطة (11.8%). أما العاملون بدون أجر، فقد كان حوالي 90.3% منهم في المشروعات المتناهية الصغر وحوالي 9% في المشروعات الصغيرة. ويبين الشكل رقم (9) تقارب واضح في نسبة العاملين بأجر والعاملين بدون أجر في المشروعات المتناهية الصغر، في حين أن الفجوة تتسع وبقوة في المشروعات الأخرى بجميع أحجامها (مسح الاستخدام، 2016).

الجدول رقم 2: التوزيع النسبي للعاملين بأجر والعاملين بدون أجر حسب حجم المشروع

الحجم	العاملون بأجر		العاملون بدون أجر	
	العدد	%	العدد	%
متناهية الصغر	144541	14.57	153226	90.37
صغيره	134089	13.52	15089	8.90
متوسطة	116748	11.77	1070	0.63
كبيرة	596709	60.15	158	0.09
الإجمالي	992087	100%	169551	100 %

المصدر: مسح الاستخدام، دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016.

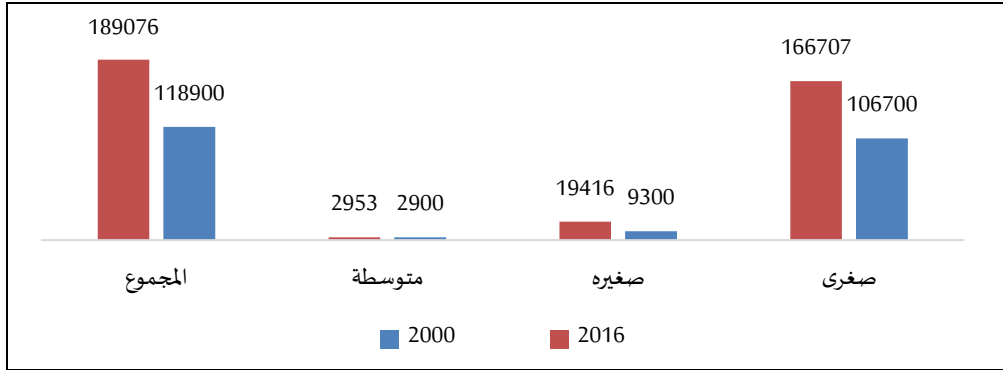
الشكل رقم 9: التوزيع النسبي للعاملين في المشروعات



**دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية**

وأخيراً، وفي إطار تحليل أشمل لمعدل النمو في عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2016، نلاحظ أن عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قد ارتفع من 119 ألف مشروع عام 2000 إلى حوالي 189 ألف مشروع عام 2016 بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.7% سنوياً، أنظر الشكل رقم (10). وعلى وجه التفصيل، فقد زاد عدد المشروعات الصغيرة بمعدل 108% (6.75% سنوياً)، تلتها المشروعات المتناهية الصغر بحوالي 56% (3.5% سنوياً)، بينما لم يزيد معدل نمو المشروعات المتوسطة عن 2%. وبالنظر للتوزيع النسبي لهذه المشروعات يلاحظ ارتفاع نسبة المشروعات المتناهية الصغر في عام 2016 مقارنة بعام 2000 وذلك على حساب كل من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 10: تطور عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بين عامي 2000 و2016



في إطار النظرة التقييمية والتحليلية السابقة لواقع قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودوره التنموي، وفي إطار مقارنة هذا الواقع بنظيره في بعض الدول العربية والدول ذات أفضل أداء، وعند مقارنته بما يجب أن يكون عليه الحال في ظل الأدوار الكبيرة الموكلة لهذا القطاع في الخطط الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والطويلة الأمد، فإننا نلاحظ ما يلي:

1. إن عدم وجود تعريف وطني موحد للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يقلل من فرص التنسيق بين الجهات الراعية والداعمة والممولة لهذه المشروعات، ويؤثر في مستوى الكفاءة في التعامل معها، كما يزيد من الصعوبات المتعلقة بتوفير البيانات والمعلومات حيث أن دائرة الإحصاءات العامة لا تستطيع توفير قواعد بيانات تلاءم التعريفات المستخدمة في مختلف الجهات (وعدها 6 على الأقل) وذلك لأسباب مالية وأخرى فنية. لذا فإننا نرى أن غالبية الدول المتقدمة بدأت بتنظيم القطاع مبكراً من خلال وضع تعريفات وطنية موحدة تسهل عملية قياس حجم القطاع ودوره التنموي وخصائصه، كما تساعد في تحديد معوقات نموه وتطوره، وتزيد من مستوى التنسيق والتشبيك بين مختلف الأطراف الداعمة والممولة الحكومية وغير الحكومية.
2. عند استعراض المؤشرات الكلية العامة (نسبة المشروعات ومساهمتهما في الإنتاج والتشغيل) لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة ومقارنتها بنظيراتها في الدول ذات أفضل أداء، نلاحظ تقارب واضح في نسبة المشروعات إلى المجموع الكلي، ولكن نلاحظ انخفاض في نسبة مساهمة هذه المشروعات في الإنتاج (حوالي 30%)، مقارنة بما يزيد عن 50% في معظم الدول). كما نلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمتهما في التشغيل، وهذا يعكس نجاحها في التقليل من حدة البطالة. وعلى الرغم مما سبق، فإن الدور المطلوب من هذه المشروعات أكبر من مؤشرات أدائها الحالية، حيث من المتوقع ان يتم الانتقال إلى الأدوار التنموية غير التقليدية لهذه المشروعات.
3. يعاني قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تركيز في التوزيع الجغرافي، حيث تستحوذ ثلاث محافظات على ما يزيد عن 77% من المشروعات، وقد يبدو هذا منطقياً إذا ما عرفنا أن هذه المحافظات تستوعب النسبة الأكبر من السكان (وهذا يعكس حجم الطلب)، لكن تركز هذه المشروعات في ظل محدودية حجم السوق يزيد من حدة المنافسة بينها ويزيد من فرص التعثر لاسيما في ظل المنافسة من قبل السلع الأجنبية، كما يظهر إلى السطح تساؤلات حول مدى دور هذه المشروعات في تعزيز التوازن التنموي وتنمية المحافظات

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

الفقيرة التي تعاني في الأصل من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وحول الدور الحكومي لتوجيه وتوطين هذه المشروعات في هذه المناطق لكن دون إغفال حجم السوق وفرص النجاح في هذه المحافظات.

4. يعاني قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلل هيكلي في تركيبته وتوزيعه حسب القطاع، حيث تتركز في قطاعات التجارة والخدمات، ومن المعروف أن الخدمات قليلة الاستخدام كسلع وسيطة في الإنتاج وهذا يقلل من الترابطات الأمامية والخلفية بين هذه المشروعات ومع المشروعات الكبيرة، كما أنها تعتبر غالبية المشروعات (غير الصناعية) غير تصديرية بل على العكس قد تقوم في الأصل على الاستيراد وإعادة التوزيع (ضمن القطاع التجاري)، الأمر الذي ينعكس سلباً على الميزان التجاري وصافي ميزان المدفوعات وحجم الاحتياطي. أما في الدول ذات أفضل الممارسات في هذا المجال (اليابان والهند وإيطاليا وأوروبا)، فقد حرصت منذ البداية على التركيز على القطاعات الإنتاجية السلعية التي تعزز فرص التكامل في عناقيد صناعية متكاملة، وتعزز الصادرات الوطنية والتنوع.

5. إن تركز غالبية المشروعات ضمن المشروعات المتناهية الصغر يعكس صغر حجم السوق المستهدف، ويفسر تواضع مساهمتها في الإنتاج والتشغيل واستحداث فرص العمل الجديدة، كما يفسر الاختلالات الحاصلة في التوزيع الجغرافي والقطاعي لهذه المشروعات وضعف القدرة على التصدير والتكامل.

6. إن تركز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الخدمية، وتركزها الجغرافي في المدن الثلاث الرئيسية، وتركزها ضمن فئة المشروعات المتناهية الصغر التي تعتمد على سوق المنطقة أو السوق المحلي (على خلاف الدول ذات أفضل الممارسات)، أدى إلى:

- تواضع القدرات التصديرية لهذه المشروعات وإلى تدني مساهمتها في الصادرات الكلية. ولكن، لا بد من الإشارة إلى أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة من الصادرات الصناعية في المملكة تصل في بعض السنوات إلى 85%.

- ضعف الروابط الأمامية والخلفية ومستوى التشابك فيما بينها من جهة وفيما بينها والمشروعات الكبيرة من جهة أخرى، الأمر الذي يستوجب العمل على تعديل الاختلالات الهيكلية وتعزيز استفادة هذه المشروعات من سلاسل القيمة وتشكيل عناقيد صناعية متكاملة.
 - ضعف الاهتمام بالجودة والتكنولوجيا والابتكار ونظم الأعمال الأمر الذي ينعكس على قدرتها على المنافسة حتى على المستوى المحلي.
 - ضعف مستوى الترابط مع المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تحتاج إلى مواد أولية تلجأ إلى استيرادها من الخارج بسبب قلة مشروعات الإنتاج السلمي التي تركز على إنتاج ما يلزم للمشروعات الكبيرة.
 - ضعف مستوى الاستفادة من المشتريات الحكومية، وهذا مخالف لما هو عليه الحال في الدول المتقدمة التي تزاخم فيها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الحصة الأكبر من هذه المشتريات وهذا ناجم عن ميولها واهتمامها بالجودة والتكنولوجيا والابتكار.
 - يقلل فرص النمو في عدد هذه المشروعات ونمو فرص العمل المستحدثة.
- وفي الخلاصة نشير إلى أن تركيبة القطاع والتوزيع الجغرافي والقطاعي لا تنسجم مع نظيراتها في الدول ذات أفضل الممارسات في إدارة وتنظيم هذا القطاع والتي حرصت منذ المراحل على الأولى إلى توجيه رواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات والنشاطات التي تجعل من هذا القطاع رافداً رئيسياً للاقتصاد. إن التعرف على الأسباب التي أدت إلى تشكل الهيكل الحالي للقطاع يستوجب دراسة التحديات التي تواجهه وخصائصه وخصائص رواد الأعمال واهتمامهم ومستوى الريادة في اختيار الأفكار وتنفيذها.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

2.2 التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة⁴

على غرار ما تعاني منه قطاعات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بعض الدول المتقدمة وغالبية الدول النامية، تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة العديد من المعوقات والتحديات التي تؤثر على أدائها ومعدلات نموها، وبالتالي تؤثر على استمراريتهما، الأمر الذي ينعكس على حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. وتقسم هذه التحديات حسب مصدرها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية، كما يمكن تقسيمها حسب مراحل دورة حياة المشروع.

وفي إطار دراسة وتحديد هذه التحديات مع الأخذ بعين الاعتبار آراء القطاع نفسه والمؤسسات الداعمة والراعية حولها، أظهرت المشاورات واللقاءات بيت القطاع الخاص وقطاع الجمعيات والمسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات والدعم لهذه المشروعات توافق الآراء حول طبيعة ومصدر أهم التحديات التي تعيق تنمية وتطور هذه المشروعات. وقد شملت هذه التحديات: (1) ضعف الثقافة الريادية، (2) صعوبة الوصول إلى التمويل، (3) ضعف المهارات الإدارية والريادية، (4) ضعف مستوى الوصول إلى خدمات الدعم الفني لاسيما في المحافظات خارج العاصمة، (5) صعوبة الوصول إلى الأسواق والتحديات المستمرة في هذا المجال، (6) الافتقار إلى الابتكار والإبداع وعدم التكيّف مع التكنولوجيا سواء في مجال الإنتاج أو الإدارة، (7) التحديات القانونية والتنظيمية والإدارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التحديات تتعاظم أمام المشروعات الجديدة الناشئة في مراحل التشغيل الأولى، الأمر الذي يؤثر في أداءها وفرص استمراريتهما ونموها (والمعهد العربي للتخطيط، 2015 وغرفة صناعة الاردن، 2017).

وقبيل الخوض في تفاصيل هذه التحديات، لا بد من الإشارة إلى أن منتجات غالبية المشروعات السلعية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتركز في السلع ذات القيمة المضافة

⁴ أنظر في ذلك: المعهد العربي للتخطيط، 2012 و 2014 و 2015 و 2017 و 2018.

التقليدية ذات الجودة المنخفضة، حيث تخدم هذه المشروعات الأسواق المحلية وتلجأ إلى المنافسة السعرية للوصول إلى حصص سوقية أعلى، كما أن عدد قليل جداً منها لديه القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية (ومعظمها من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة). أضف إلى هذه الحقيقة أن الغالبية العظمى من المشروعات لا تمتلك أيّ نظم أو إجراءات لضبط الجودة ومراقبتها وفقاً لمعايير الجودة الدولية، وربما لا تعلم عن وجود هذه النظم أصلاً، كما أنها لا تستثمر بشكل كبير في تطوير تكنولوجيا الإنتاج التي قد تقلل التكاليف أو تعزز الجودة أو كلاهما. وبالإضافة إلى التحديات الداخلية، تتأثر قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على العمل بفعالية، بعوامل خارجية تتعلق بالسوق والمنافسة (صغر حجم السوق وحواجز الدخول والمنافسة)، والسياسات والتشريعات عند إقرارها وتنفيذها، والترتيبات التنظيمية والمؤسسية المحيطة (مثل مؤسسات خدمات الأعمال ودعمها، وآليات الدعم المالي والفني)، مع تفاوت في مستوى الدعم المتوفر على المستوى القطاعي والجغرافي. ويمكن تلخيص أبرز المعوقات التي تواجهها هذه المشروعات على النحو التالي:

- البيئة التشريعية والقانونية: وتمثل هذه المشكلة في غياب الإطار التشريعي الناظم لعمل هذه المشروعات، فلغاية إعداد هذا التقرير لا يوجد في المملكة قانون محدد ينظم عمل هذا القطاع ويعزز فرص نجاحه على الرغم من ضخامة حجمه والأدوار المنوطة به في إطار الخطط الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة. كما أنه لا يوجد استراتيجيات وطنية مطبقة لتنمية هذا القطاع (الاستراتيجية الحالية لم يتم إقرارها حتى تاريخه).
- صعوبة الوصول إلى التمويل: لا تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ما نسبته 7.4% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن خلال عام 2017، في حين أن هذه النسبة على المستوى العالمي تتراوح بين 20-25%. وتعتبر البنوك هذه النسبة منطوقية، وتفسر ذلك بعدد من العوامل أهمها: عدم تقديم الضمانات اللازمة وعدم توفر بيانات مالية تاريخية موثوقة من قبل المقترض. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رفض البنوك لطلبات التمويل

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

المقدمة من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بلغت حوالي 15.3% من عدد الطلبات خلال العام 2017، وشكلت الطلبات المرفوضة لهذه المشروعات ما نسبته 77.7% من إجمالي عدد الطلبات المرفوضة لقطاع الشركات. وفقاً لبيانات البنك الدولي، فإن 49% من المشروعات الكبيرة كانت قادرة على الحصول على الائتمان المطلوب من البنوك، في الوقت الذي تنخفض فيه هذه النسبة إلى 35% بالنسبة للمشروعات متوسطة الحجم، وإلى 26% للمشروعات الصغيرة، و15% للمشروعات المتناهية الصغر (IFC, 2012). وعلى الرغم من العدد الكبير للمؤسسات التمويلية الحكومية والخاصة ومؤسسات التمويل الميكروي والتي قد يصل عددها إلى 36 جهة (كما سنرى لاحقاً)، إلا أنها تعاني من عدم توفر الكفاءات الكافية القادرة على التعامل مع هذا القطاع، وتوضع رأس المال المخصص للإقراض، ونقص الخبرات الائتمانية اللازمة لدراسة الطلبات المقدمة وتقييم المخاطر قبيل عملية منح الائتمان. أضف إلى ما سبق، فقد أشار تقرير تقييمي لخبراء من البنك الدولي حول بعض الصناديق والمؤسسات التمويلية الحكومية إلى وجود ضعف في مستوى التنسيق بين الصناديق التمويلية (عدم وجود هيئة متخصصة لتنظيم القطاع وعدم وجود قانون خاص)، بالإضافة إلى محدودية المساءلة والرقابة وعدم وضوح (الكلفة - الفعالية) لها. إن فهم مسألة التمويل في ظل وجود هذا العدد الكبير من المؤسسات التمويلية المصرفية وغير المصرفية يستوجب دراسة معمقة لجانبي الطلب والعرض وتحديد أسباب فجوة التمويل وهيكلها، كما يستوجب تقييم منظومة المؤسسات التمويلية من حيث شموليتها وتكاملها وشمولية الفئات التي تستهدفها. وتقدر الفجوة التمويلية لتلبية احتياجات التمويل متناهي الصغر (الميكروي) بحوالي 150-200 مليون دينار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. لكن القدرة الاستيعابية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر (الميكروي) لإدارة القروض الصغيرة هي في نطاق 36-72 مليون دينار فقط. ويقدر الأثر المباشر للتمويل متناهي الصغر (الميكروي) في المشروعات الناشئة الجديدة والمشروعات

المتناهية الصغر والصغيرة، بإنتاج وظيفة جديدة واحدة لكل 5 آلاف دينار (المعهد العربي للتخطيط، 2017 والمعهد العربي للتخطيط، 2019، وثامر قدومي، 2014).

وإضافة إلى معضلات التمويل السابقة، لا يمتلك الأردن نظاماً متطوراً للتمويل السهمي (الشراكة برأس المال) من أجل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات الفرص للنمو المتسارع والابتكار (مثل شبكات الاستثمار الملائكي، شركات صناديق رأس المال المغامر الخاص، صناديق الأسهم للمؤسسات في المرحلة المبكرة والتي لديها فرص للنمو). وقد أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية "صندوق رأس المال الابتدائي للنمو" في أوائل العام 2012، وهو يمثل تطوراً مهماً، لكن تمويل هذه الصندوق صغير الحجم نسبياً مما عرضه للتوقف. ومن الضروري هنا إضافة حقيقة أن مفهوم وتطبيقات الاستثمار الملائكي من الأفراد الأثرياء وكثير من الرياديين أنفسهم الذين يتجمعون معاً من أجل الاستثمار في أسهم المشروعات الناشئة، تعتبر ظاهرة جديدة في الأردن، على الرغم من أن الكثير من الدول قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، وأصبحت توفر حوافز لتشجيع تشكيل شبكات الاستثمار الملائكي (مثل الإعفاءات الضريبية، والاعتمادات)، وتساعد على خفض المخاطر أو تقاسمها، لكن لا توجد مثل هذه الإجراءات في المملكة، مما يستدعي العمل على تطويرها.

وللتعامل مع معضلة عدم القدرة على إعداد طلبات التمويل المصرفي الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، قامت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بتأسيس نافذة بنكية خاصة لتوفير المساعدات الفنية لعملاء المؤسسة من حيث إعداد طلبات القروض. هذا ويقوم كلٌّ من برنامج "إرادة" ومركز تطوير الأعمال بتقديم بعض المساعدة التقنية لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمساعدتهم، في إعداد طلبات القروض. ويوفر مركز تطوير الأعمال لأصحاب تلك المشروعات التدريب على نظم الإدارة المالية، بما في ذلك كيفية تقديم أنفسهم على نحو ملائم إلى المؤسسات المالية.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

■ صعوبة الوصول إلى الأسواق: لا تقتصر هذه المشكلة على الوصول إلى الأسواق الخارجية فقط بل تتعداها إلى الأسواق المحلية أيضاً، حيث تعد من المشاكل الهامة المؤثرة على حجم مبيعات هذه المشروعات وحصتها السوقية، وربحيتها وقدرتها على النمو والتوسع، وعدم السعي نحو مواكبة التطورات التكنولوجية في الإنتاج والإدارة. ويمكننا القول أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا تحقق المساهمة المرجوة منها على صعيد التجارة الخارجية، حيث لا تتعدى صادراتها المباشرة ما نسبته 7.6% من إجمالي مبيعاتها في قطاع الصناعات التحويلية، و0.9% من إجمالي مبيعات قطاع الخدمات (غرفة صناعة الأردن، 2017). وتكمن أبعاد هذه المشكلة في قصور قنوات وشبكات التسويق لاسيما في حالة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وارتفاع تكاليف التسويق ونقص المعلومات اللازمة لذلك، وضعف عملية التشبيك بين الأنشطة والمشروعات الاقتصادية بأحجامها المختلفة، وانخفاض جودة المنتجات، وعدم استخدام الأساليب الحديثة في التسويق. وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته 60% من المشروعات الصناعية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (الحرفية) لا تستطيع الوصول حتى إلى الأسواق المحلية وإنما ينحصر سوقها في المنطقة التي تمارس بها نشاطها، وأن 93.7% من هذه المشروعات تعاني من مشكلة الوصول إلى الأسواق العربية، وما نسبته 97% منها تعاني في الوصول إلى الأسواق العالمية (منظمة العمل الدولية، 2012). ومن جانب آخر، خلصت استراتيجية التصدير الوطنية إلى أن معظم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الاستفادة من اتفاقيات التجارة الثنائية، لأن منتجاتها وجودتها الحالية ليست كافية لدخول الأسواق الأوروبية الكبيرة وأسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من عدم وجود حواجز تجارية.

ولا تتوفر إحصائيات رسمية دورية بشأن مساهمة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الصادرات الأردنية، لكن التقديرات تشير إلى أن هذه المساهمة لا تتجاوز 5%. ويوجد في المملكة عدد من برامج دعم التصدير التي تقوم بها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع

الاقتصادية، والشركة الأردنية لضمان القروض، وجمعية المصدرين الأردنيين، ومع ذلك، يمكن تحقيق نتائج أفضل عند اعتماد نهج إستراتيجي لزيادة القدرات التصديرية من خلال نشر المعلومات عن فرص التصدير والأسواق الواعدة، والتدريب، وتقديم الدعم المؤسسي بشأن خطوات ومتطلبات عملية التصدير، وتطوير أنظمة التصدير ونظام الصادرات غير المباشرة (التوريد للمشروعات المصدرة)، وتوفير أدوات تمويل الصادرات، وزيادة فرص المشاركة في المعارض، وتشجيع ودعم تطوير تجمّعات التصدير (كما هو الحال في التجربة الإيطالية والتجربة الاندونيسية).

وتعتمد العديد من الدول سياسات لتعزيز فرص وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق وزيادة مبيعاتها وذلك من خلال إشراكها في نشاطات التصدير غير المباشر، وذلك من خلال تعزيز فرص عملها كموردين لبعض الشركات المصدرة. وتقوم هذه الدول بتنفيذ برامج تنمية الموردين التي تعمل على تحديد احتياجات المشروعات التصديرية من المواد الأولية التي يمكن أن تقوم بإنتاجها وتوريدها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويتم تبعاً لذلك وضع شروط لاعتماد قائمة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المعتمدة لتوريد هذه الاحتياجات، ويراعى دعمها بشكل مستمر للارتقاء بالإنتاج والإنتاجية ونظام الإدارة وجودة الإنتاج، للوصول إلى المواصفات الفنية والمعايير الدولية للمشتريات في شركات التصدير التي غالباً ما تكون كبيرة. ومن أبرز أسباب عدم دخول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الكثير من الدول إلى هذا المجال عدم القدرة على تحقيق معايير الأداء والجودة. أما في الأردن، فلا يوجد إستراتيجية تعمل على تبني برامج تطوير الموردين من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولكن كانت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية تقوم برعاية برنامج الترابطات الوطني، إلا أن هذا البرنامج تم إيقافه؟! لذا لا بد من العمل على الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تنمية الموردين وبرامج الربط لهذه المشروعات كأداة إستراتيجية لبناء قدرات رواد الأعمال وقدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الأردنية للوفاء بمتطلبات معايير العمل كموردين للشركات الأردنية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات. من جانب آخر، فإن برنامج دمج المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

الأردنية كموردين للمشروعات الكبيرة متعددة الجنسيات فرصة واعدة وحقيقية، لكن هذا يحتاج إلى جهود حكومية (دعم مالي وفني) كافية لإيصال هذه المشروعات إلى معايير الجودة وومساعدتها في بناء الثقة المطلوبة لتكون بديلاً عن علاقات الموردين التي أنشأتها هذه الشركات الكبيرة في البلدان المستوردة.

من جهة أخرى، وفي إطار تذليل مشكلة صغر السوق وضعف القدرات التصديرية، واستناداً إلى نجاح نماذج الامتياز في بناء الأسواق من أجل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة، تسعى الحكومات في البلدان النامية إلى تسهيل تطوير نظم الامتياز كخيار ومصدر نمو للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إما عن طريق دخول هذه المشروعات للنظام الموجود، أو بوضع نموذج الامتياز الخاص به. ومن الأمثلة على برامج دعم الامتياز "برنامج الامتيازات الوطنية" الذي طبق في المكسيك عام 2007. ويهدف البرنامج إلى دعم إنشاء شركات جديدة تمنح حقوق الامتياز وتيسير إمكانية حصول المزيد من ريادي الأعمال على الامتيازات، ودعم تحديث نماذج الامتياز الحالية وتعزيزها وتوحيدها. ويقوم هذا البرنامج بتقديم الدعم لرواد الأعمال الذين يرغبون في الحصول على حق الامتياز كوسيلة لبدء مشروعات جديدة، فضلاً عن المشروعات التي ترغب في توسيع نطاق استخدام نموذج منح حقوق الامتياز. ووفقاً لهذا البرنامج، يمكن للريادي الحصول على على قروض ميسرة من دون فوائد من إحدى المؤسسات المالية الشريكة. وقد قام "برنامج الامتيازات الوطنية" بدعم 1,627 منفذاً من منافذ حقوق الامتياز، منها 638 امتيازات جديدة أدت إلى خلق 12 ألف وظيفة جديدة. وفي مصر، أطلق "الصندوق الاجتماعي للتنمية" برنامج الامتياز من أجل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مدعوماً بقرض بلغت قيمته 40 مليون دولار من بنك التنمية الإفريقي ومنحة للمساعدة التقنية بلغت مليون دولار مقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أهمية توفير نظم عدة لدعم تنمية الامتياز في الاردن، بما في ذلك قانون الامتياز الوطني، أو نظام ينظم تسجيل اتفاقيات الامتياز ومتطلبات الإفصاح لحماية الامتياز

والمستفيدين منه، وتعزيز الفرص المتاحة لمنح حق الامتياز كنموذج لبدء التشغيل والنمو، والتدريب على كيفية وضع نموذج منح حقوق الامتياز، وتقييم ما إذا كانت المشروعات لديها إمكانيات محتملة للامتياز، وشبكة من الخبراء في حقوق الامتياز مثل: المحامين والمحاسبين والخبراء الاستشاريين. ولا يوجد في المملكة برنامج متخصص بمنح أو تسهيل الامتيازات، وتقوم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بدراسة مبدئياً لهذا الموضوع.

■ ضعف التشبيك والروابط الأمامية والخلفية: إن التحدي الأكبر ليس وجود المنافسة أو صغر حجم السوق أمام المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بل يكمن بتفككها وعدم ارتباطها مع بعضها (ضعف التشبيك) ضمن عنقايد صناعية. وقد حظيت العناقيد الصناعية باهتمام كبير في الكثير من دول العالم بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، وتعد طريقة لدمج الصناعات المحلية بالاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها. وتوجد العناقيد الصناعية أساساً من أجل دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أسواقها المحلية والعالمية، وزيادة فرص التخصص في الإنتاج، وتقسيم العمل، وتقليل نفقات التبادل أثناء المرحل الإنتاجية، ومن ثم تقليل تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية بين المنتجات وتحسين فرص التصدير، مما ينعكس على الاقتصاد بالكامل. ومن أفضل الأمثلة على العناقيد الصناعية الناجحة تلك القائمة في شمال شرق ووسط إيطاليا (صناعة الأحذية والحقائب الجلدية والحياسة والآلات الموسيقية وحفظ الطعام وفي الصناعات التي تصنع الآلات لهذه الصناعات). ويمكننا القول إن النماذج الناجحة من العناقيد ليست محصورة بأوروبا، هناك حالات عديدة موجودة في آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن هناك عنقايد عديدة في الهند لتصنيع المنتجات المعدنية والصناعات النسيجية وصناعة الألبسة، وصناعة الأدوات الكهربائية والبرمجيات. وتشير البيانات إلى إن حوالي 60% من الصادرات الصناعية في الهند تمت من العناقيد الصناعية. وهناك أمثلة مشابهة أخرى في المكسيك والبيرو وأندونيسيا وتايوان. وهناك تجربتان تعتبران من أفضل الممارسات في البلدان النامية هما صناعة الأحذية في البرازيل (12.3% من الصادرات العالمية)، وصناعة الأدوات الجراحية في باكستان (20% من الصادرات العالمية وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا).

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

وبالرجوع إلى التجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة فيها ، يتبين أن الاقتصاد الإيطالي يتميز بتركز شديد للمشروعات الصغيرة حيث أن حوالي 90% من المشروعات تشغل أقل من 20 عامل تقوم بإنتاج سلع عالية الجودة توجه إلى السوق العالمي، مثل الأزياء والأثاث، كما تصدر كميات كبيرة من المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية وبعض السلع الإنتاجية التي تهيمن على نسبة 80% من السلع المصدرة وحوالي 50% من أسهم رأس المال في الشركات الأجنبية. وتساهم المشروعات الإيطالية الصغيرة في تحقيق ما يزيد عن 40% من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية. وتقع معظم العناقيد الصناعية في شمال شرق ووسط إيطاليا، وقد حققت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نجاحاً خاص في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية وحقائب اليد الجلدية والملابس والأثاث والآلات الموسيقية والأغذية المجهزة والآلات، وقد قدر عدد العناقيد الصناعية بحوالي 200 عنقود صناعي يعمل بها 2.2 مليون عامل (42% من الأيدي العاملة) وتشتمل على 90 ألف مشروع يصل رأس مالها الإجمالي حوالي 67 مليار دولار وحجم صادراتها يفوق 90 مليار دولار. وتتميز العناقيد الصناعية في إيطاليا بالتخصص المرن حيث يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، فعملية الإنتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة، حيث تتخصص كل شركة بإنتاج جزء معين من عملية الإنتاج مما يساهم في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والمحافظة على نوعية المنتجات، كما يتميز الإنتاج بالمرونة فيمكن لعدة مشروعات التعاون في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، وتستفيد الشركات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات، وكثيراً من التكتلات والعناقيد الإيطالية تديرها الأسر التي تملكها وغالباً تكون قريبة من بيت الأسرة وتتكيف فيها ساعات العمل حسب الطلب. كما تتصف باندماج المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فيها حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً داخل العنقود، ولها علاقات مع المشروعات الكبيرة. وتتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في التجربة الإيطالية فيما يلي: (1) تقديم الدعم الفني وفقاً للاحتياجات الفعلية لهذه المشروعات وحسب

الأولوية، (2) تقوم مراكز متخصصة بتقديم الخدمات في المناطق الصناعية بتقديم الدعم الإداري والتكنولوجي، (3) خدمات ضمان القروض، (4) خدمات تأمين الصادرات وتشجيع التصدير، (5) منح شهادة الجودة واعتماد العلامات التجارية، (6) تنظيم المعارض، (7) توفير البيانات حول الأسعار الواعدة والجديدة والتكنولوجيا، (8) تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب ودعم الابتكار والتحديث. وعليه فتمتيز العناقيد الصناعية في التجربة الإيطالية بأنها ليست مجرد ظاهرة اقتصادية بل لها أبعاد اجتماعية وثقافية هامة.

■ ضعف الدور الحكومي: ينبغي على الحكومة أن تكون اللاعب الرئيس في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بيئة العمل المناسبة والمحفزة لإقامة المشروعات وتشغيلها وتطويرها واستمراريتها، وتوفير كافة أشكال الدعم والبرامج الممكنة لهذه المشروعات للمساعدة في مواجهة التحديات والتغلب عليها، والسعي الحثيث لنشر ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي ونشر فكر الريادة ودعم حاضنات الأعمال، وتوفير الإطار القانوني والتشريعي الناظم لهذه المشروعات. وقد قامت الحكومة الأردنية خلال السنوات الماضية بتضمين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضمن خططها التنموية، ودعمت ايجاد عدد من البرامج التمويلية لتلبية احتياجاتها، وعملت على إنشاء حاضنات الأعمال، الا أن هذه الجهود وصفت بأنها ضعيفة ومحدودة النتائج ولا تتناسب مع الدور التي تضطلع به المشروعات وحجم الدور التنموي المأمول لاسيما إذا ما قورنت بالدول ذات أفضل الممارسات في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، ما زالت حاضنات الأعمال تعمل ضمن إطار ضيق وتحتاج لاهتمام أكبر لتوسيع قاعدة المستفيدين من الاحتضان على مستوى المملكة بجمع محافظات، وما زالت المؤسسات الحكومية لا تراعي جميع احتياجات وألويات هذه المشروعات من الخدمات غير التمويلية، وتمارس نوع من التمييز بين المشروعات على أساس الحجم أو مجال الإنتاج أو حتى الموقع الجغرافي، فضلاً عن عدم اقرار الاستراتيجية الخاصة بتنمية هذه المشروعات والتي تم إعدادها منذ سنوات عدة، وذلك وفقاً لآراء أصحاب هذه المشروعات (غرفة صناعة الأردن، 2013). ويمكننا القول، أن الجهود الحكومية لتطوير القطاع لا تسترشد

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

باطار سياسة وطنية شاملة ومتخصصة لهذه المشروعات، ولا توجد آلية مركزية داخل الحكومة لتصميم ورصد تطوير سياسة شاملة لهذه المشروعات، بل يتم تضمين السياسات التي تؤثر في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سواها من أطر السياسات، مثل الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشروعات المتناهية الصغر، والإستراتيجية الوطنية للتشغيل، السياسة الصناعية، الإستراتيجية الوطنية للإبداع، الإستراتيجية الوطنية للتصدير والخطة الشمولية لتطوير قطاع الخدمات. إن تنمية هذه المشاريع الإقتصادية تمثل قضية مشتركة بين الوزارات والهيئات المعنية، لكن عدم وجود هيئة للتنسيق في هذا الشأن يؤدي إلى تجزئة الجهود وتشتيت برامج التنمية. وبينما تظهر المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية كهيئة تنفيذية لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإن تركيزها الأساسي هو على تنفيذ البرامج التطويرية والتي تعتمد على التمويل من الجهات المانحة والداعمة، وعليه تستجيب أعمال المؤسسة لمصالح الجهات المانحة واحتياجاتها في بعض النواحي. وعموماً، لا يوجد حالياً سياسة واضحة وموجهة للريادة وتنمية المشاريع المتناهية الصغر (المتناهية الصغر) والصغيرة والمتوسطة في الأردن.

■ التركز في القطاع غير المنظم: بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يشكل القطاع غير الرسمي حوالي 26% من الاقتصاد الأردني، وهذا يضعه في المنتصف بين الدول العربية. وتقع أعلى معدلات مشاركة القطاع غير الرسمي ضمن القطاعات التالية: تجارة الجملة والتجزئة (30%)، الصناعات التحويلية (19%)، النقل والتخزين (12%)، والبناء (11%)، وهي من القطاعات التي تمتاز بأن غالبية مشروعاتها ميكروية أو صغيرة الحجم. وتبلغ نسب العمالة غير الرسمية في المشروعات المتناهية الصغر حوالي 92% من جميع العاملين فيها. ومن أبرز أسباب عزوف العديد من المشروعات عن الانتقال إلى القطاع الرسمي الانطباع السائد حول أن الخدمات والحوافز الحكومية المقدمة للمشروعات الرسمية المسجلة (القطاع المنظم) لا تستحق التسجيل وكشف الأوراق والحسابات المالية، كما أن الضرائب على المشروعات المسجلة مرتفعة جداً، فضلاً عن

عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم للشروع في الدخول إلى القطاع الرسمي، وهذا يستوجب اهتمام حكومي بالمستوى المطلوب (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018).

■ التحديات المتعلقة بمدخلات وعناصر الإنتاج: وتكمن أبعاد هذه المشكلة بعدة جوانب أهمها، عدم ملاءمة المعروض من عناصر الإنتاج من الكثير من احتياجات هذه المشروعات من حيث الكلفة أو الجودة، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة وبشكل مستمر، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير أساليب الإنتاج، والتقلبات في أسعار عناصر الإنتاج لاسيما المستورد منها، وارتفاع وتقلبات أسعار الطاقة بكافة أشكالها، فضلاً عن عدم ملائمة المعروض من العمالة المحلية مع متطلبات واحتياجات هذه المشروعات من جهة وإحجام العمالة المحلية عن العمل في بعض مجالات الإنتاج التي تشغل الأيدي العاملة غير المحلية.

■ صغر حجم السوق والمنافسة: وتمتاز طبيعة المنافسة بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأنها عالية التركيز في ظل غياب استراتيجية وطنية لتوجيهها ورعايتها، إلى جانب انخفاض مساهمتها الاقتصادية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة العاملة في المملكة. وتغيب المساهمة الاقتصادية لهذه المشروعات في بعض القطاعات ذات رأس المال المرتفع مثل قطاع الاتصالات. ومع ذلك فإن مستويات التركيز تعتبر مرتفعة في عدد من القطاعات ذات رأس المال المعتدل، مثل تكنولوجيا المعلومات، والمستحضرات الدوائية (العقاقير)، والخدمات المالية والسياحة. وتعيق هذه الحواجز دخول مشروعات جديدة إلى السوق، ويمكن أن يحد ذلك من إمكانية إنتاج منتجات وخدمات أقل سعراً وأفضل نوعية للمستهلكين. وفي بعض الحالات، يتعاظم أثر غياب المنافسة بسبب الافتقار إلى تشريعات تفضيلية وإعفاءات ضريبية تمكن المنتجين القائمين من إدامة موقفهم المهيمن في بعض الأسواق.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

- ضعف الانتشار وعدم وجود فروع ومكاتب للكثير من البنوك ومؤسسات التمويل الحكومية وغير الحكومية في مختلف المحافظات والألوية والمركزية في اتخاذ القرارات، إضافة ضعف مستوى وصول مؤسسات الدعم الفني لبعض المناطق وبعض القطاعات، الأمر الذي يقلل من فرص حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخدمات.
- ضعف في القدرات الداخلية للمشروعات وضعف قدرتها في التعامل مع المحيط الخارجي فضلاً عن ضعف قدراتها فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المشروعات الكبرى والصعوبات التي تواجهها تلك المشروعات لتلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات والاحتفاظ بالحسابات المالية الصحيحة.
- معوقات أخرى، ومن أهمها تلك التي تتعلق بارتفاع معدل دوران العاملين (معدلات ترك العمل)، والمنافسة من المنتجات الأجنبية لاسيما في ظل تفضيل المستهلك المحلي لها، ومعوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج وضعف التوجه للابتكار والتطوير وضعف مستوى المخصصات المالية لذلك، والتطورات السياسية الإقليمية والدولية، وصعوبة الوصول إلى مؤسسات الدعم الفني وصعوبة الحصول على الدعم الفني المطلوب، والإجراءات البيروقراطية التي تعيق العمل، وتواضع مستويات استخدام نظم المعلومات الإدارية.
- وفي إطار النظرة التقييمية للتحديات السابقة من عدة أبعاد وبمقارنتها بنظيراتها في بعض الدول الأخرى، نرى ما يلي:
- هناك تشابه واضح بين التحديات التي تواجه القطاع في الأردن وتلك التي تواجه المشروعات في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، لكن هذا لا يعني تشابه حدة هذه التحديات أو تشابه الإجراءات والتدخلات التي تقوم بها هذه الدول لتذليلها.

- ترتبط بعض التحديات بالبيئة الداخلية للمشروع وصاحب المشروع والإدارة والبعض الآخر مرتبط بعوامل خارجية تتلق بالسوق والمنافسة وضعف الدعم المقدم، وهذا يستوجب اختيار الآليات المناسبة عند التعامل مع هذه التحديات بمصادرها المختلفة.
 - بعض التحديات مرتبطة وبشكل وثيق مع خصائص هذه المشروعات وتوزيعها حسب الحجم والقطاع، وتوزيعها الجغرافي، ويمكن اعتبار أن مصدر بعض هذه التحديات ناجم عن الاختلالات الهيكلية في بنية القطاع.
 - هذه التحديات متجذرة ومزمنة تعاني منها المشروعات منذ عقود، وعلى الرغم من ذلك وصلت مؤشرات أداء ودور هذه المشروعات إلى ما وصلت إليه، وهذا يعكس قدرة هذه المشروعات على التأقلم وما تتصف به من مرونة.
- لقد واجهت الدول المتقدمة والدول في هذا المجال غالبية التحديات السابقة في مراحلها تطورها الأولى إلا انها استطاعت التغلب على غالبيتها من خلال وضع إطار قانوني وتشريعي ينظم القطاع، وتوفير منظومة من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية التي تتصف بالكفاءة والفعالية والشمولية، والعمل وبشكل مستمر على رفع مستوى الوعي والثقافة الريادية والائتمانية لدى رواد الأعمال، وتعزيز فعالية خدمات الدعم الفني الموجهة لهم لتمكينهم، وتطوير النظام التعليمي بحيث يعزز الريادة وفكر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الإجراءات التي جعلت من هذه الدول ذات أفضل الممارسات الدولية.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

3. منظومة المؤسسات المعنية والتشريعات والخطط الداعمة للقطاع

1.3 الجهات الداعمة والممولة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

ترتبط المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالعديد من الجهات بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك نظراً لعدم وجود قانون خاص بهذه المشروعات يحدد جهة أو هيئة واحدة تضع استراتيجية القطاع وترعى كافة شئونه وتتابعه أداءه، حيث تختلف وتتنوع هذه الجهات حسب طبيعة نشاط المشروعات والقطاعات التي تتعامل معها، وحسب طبيعة الخدمات التي تقدمها، فبعض هذه المؤسسات تقدم الدعم الفني والمؤسسي، والبعض الآخر يقدم التمويل والخدمات المالية، وبعضها يسهل بيئة ممارسة الأعمال. ويمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات حكومية وأخرى غير حكومية، ومؤسسات محلية وأخرى دولية، ومؤسسات تمويلية وأخرى تقدم خدمات الدعم الفني، ومؤسسات متخصصة ومؤسسات تقدم خدماتها لجميع الشرائح.

بدأت المؤسسات الراعية والداعمة والممولة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالظهور في وقت مبكر من القرن الماضي وذلك من خلال مؤسسة الشرق الأدنى عام 1937، وبدء نشاطات منظمة الأونروا عام 1949، ثم ظهر بعد ذلك مؤسسة الإقراض الزراعي عام 1959، والبنك الصناعي عام 1965. وفي السبعينات من القرن الماضي، بدأت المملكة بتشجيع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل منظم ومدروس من خلال خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (1976-1980)، والتي شجعت التوجه نحو هذه المشروعات التي من المفترض أن تنتج بديلاً للسلع والمنتجات المستوردة وتعزز التنوع وتزيد الصادرات وتفعّل سياسة التوظيف الذاتي، ففي عام 1984 تم تأسيس الشركة الأردنية لضمان القروض، وفي عام 1986 تم تأسيس اتحاد الجمعيات الخيرية، كما ركزت الخطة على تشجيع الصناعات الزراعية وتطوير الحرف اليدوية. وفي عام 1989، تم وضع برنامج اقتصادي يهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي

والذي تخلله خطة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى توفير فرص العمل للأردنيين في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (النابلسي، والشليبي، 2009)، وفي عام 1998، ويهدف مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة قامت الحكومة بإطلاق برنامج حزمة الأمان الاجتماعي، ثم إطلاق برنامج الإنتاجية الاقتصادية الاجتماعية عام 2003، ويمكن أن نطلق على فترة التسعينات بفترة رواج وانتشار مؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث تم تأسيس العديد منها-ومنذ ذلك بدأت منظومة المؤسسات التمويلية وغير التمويلية منذ ذلك التاريخ بالتطور إلى أن أصبح في المملكة ما يزيد عن 36 مؤسسة من المؤسسات الراعية والممولة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي عرض لأبرز مؤسسات التمويل والدعم الفني الحكومية والخاصة.

■ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية "جيدكو": تعتبر "جيدكو" المظلة الرئيسية لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن، وتُعنى بتطوير المشروعات الاقتصادية الناشئة والصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ويتولى إدارتها مجلس إدارة يرأسه وزير الصناعة والتجارة والتموين، ويضم في عضويته أعداداً متساوية من الممثلين عن الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص. وتهدف المؤسسة إلى تطوير المشاريع الاقتصادية المنتجة ضمن القطاعات الصناعية والخدماتية والصناعات الزراعية في المملكة من خلال الخدمات الرئيسية التي تقدمها والتي تشمل المشورة وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة للمشروعات الاقتصادية الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتقديم الاستشارات البحثية والإحصائية والمعلوماتية للمشروعات الاقتصادية بهدف تطوير أعمالها في الأسواق المحلية والعالمية، وتقديم الدعم الفني والمالي المتاح اللازم للمشروعات الاقتصادية لغايات تطويرها وتمكينها من المنافسة، وتعزيز مهاراتها وقدراتها الإدارية والفنية والتصديرية، وتنسيق السياسات الخاصة بقطاع المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وتسهيل حصول المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة على التمويل. قامت المؤسسة عام 2016، بتأسيس مرصد للمشروعات

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

الصغيرة والمتوسطة ليكون الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد جاء تأسيسه ضمن برنامج نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدعوم من قبل بنك الاستثمار الأوروبي، حيث صُمم ليقوم بمراقبة مؤشرات ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة وقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة. ويهدف المرصد على استكشاف الفرص الاستثمارية الكامنة وتعزيز العلاقة المتبادلة مع بعض المؤسسات كغرف الصناعة والتجارة وجمعية رجال الأعمال الأردنيين. ويعمل المرصد على توفير قاعدة بيانات شاملة ومحدثة عن قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بحيث تساعد في تشخيص أداء القطاع الخاص واحتياجاته والتحديات التي يواجهها. ويزود المرصد الإدارة العليا في المؤسسة ومتخذي القرار في المملكة، بالمعلومات الكافية واللازمة لصياغة السياسات والبرامج الداعمة وكذلك لمراقبة وتقييم فعالية هذه السياسات والبرامج. وفي عام 2013 انيطت بالمؤسسة مهمة إنشاء ومتابعة نشاط صندوق لتنمية المحافظات برأسمال يبلغ 150 مليون دينار بمساهمة من الحكومة وبالشراكة مع القطاع الخاص، حيث تمحورت الأهداف الرئيسية لهذا الصندوق في دعم المشروعات الإنتاجية الريادية والمبادرة التي توفر فرص عمل جديدة بشكل مستدام، وتعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية المحافظات، وتعزيز المشاركة المحلية في إعداد وتطوير إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية، وتعظيم القيمة المضافة لمساهمة شركات القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز فرصة وصول هذه المساهمات إلى مناطق المملكة جميعها.

■ صندوق التنمية والتشغيل: بأشر الصندوق عملياته الإقراضية عام 1991 وتم اعتماده كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري تُعنى بتنمية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال إيراداته الذاتية. يهدف الصندوق إلى تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو المتدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والإنتاج،

وذلك من أجل الإسهام في محاربة الفقر والبطالة. ويتولى الصندوق لتحقيق أهدافه المساهمة في توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات من الفئات المنتفعة بشروط ميسرة.

■ مؤسسة الاقراض الزراعي: باشرت المؤسسة أعمالها خلال العام 1960، حيث تعتبر المصدر الرسمي الرئيسي المتخصص في عملية التمويل الزراعي، حيث تسعى إلى الاسهام في التنمية الزراعية والريفية الشاملة من خلال تقديم خدمات تمويلية تلي احتياجات العاملين في القطاع الزراعي وتقديم خدمة عالية الجودة والكفاءة وبيئة عمل حضارية. وتكمن أبرز مهام المؤسسة في منح القروض على اختلاف أنواعها وأجالها لأغراض الزراعة وتشجع إقامة المشروعات الزراعية، وتقديم المشورة الفنية والمعونة الادارية للمشروعات الزراعية التي تمويلها المؤسسة.

■ الشركة الأردنية للتمويل الأصغر (تمويلكم): تأسست شركة تمويلكم عام 1999 كشركة غير ربحية وبرأس مال يساوي (30) ألف دينار من خلال فرع واحد و(5) موظفين، مملوكة بالكامل لمؤسسة نور الحسين، تعمل بشكل مستقل تحت مظلة مؤسسة الملك الحسين. والآن وبعد مرور (20) عاماً على تأسيسها أصبحت تمويلكم شركة واحدة من أهم المؤسسات المعنية بالتمويل الأصغر في المنطقة وبمحافظة تبلغ (40) مليون دينار، بعدد فروع يبلغ (34) فرع منتشرة في جميع أنحاء المملكة بالإضافة إلى فرعين متنقلين يخدمان المناطق النائية والأقل حظاً في شمال وجنوب المملكة. وتتلخص أهداف تمويلكم في تأمين منتجات وخدمات مالية تشجع التشغيل الذاتي والاعتماد على النفس، وتأمين خدمات تكنولوجية جديدة توفر للعملاء الوقت والجهد، وتمويل أكبر عدد ممكن من المشروعات والأفراد الذين لا يتمكنون من الاقتراض من البنوك.

■ برنامج إرادة: برنامج وطني تأسس عام 2002 بتمويل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتديره الجمعية العلمية الملكية ويقدم جميع خدماته بشكل مجاني، بهدف المساهمة في تطوير البيئة الاستثمارية المحلية من خلال تحفيز المواطنين والهيئات على التوجه إلى تأسيس وتطوير

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

مشروعات إنتاجية صغيرة ومتوسطة ومنزلية. ويهدف البرنامج عبر مراكزه المنتشرة في كافة محافظات المملكة وتجمعاتها السكانية وعددها 22 مركزاً إلى تقديم الدعم الفني بأشكاله المختلفة ونشر الوعي بثقافة الأعمال، والمساعدة في تأسيس مشروعات جديدة أو تطوير مشروعات قائمة وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، ومساعدة المواطن في الوصول إلى النوافذ التمويلية المناسبة، والمساعدة في تسويق منتجات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتقديم الخدمات الاستشارية والفنية والتدريب للجمعيات التعاونية والبلديات.

■ الصندوق الوطني لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: أسس الصندوق عام 2001 بهدف مساعدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تحسين قدراتها الإدارية وزيادة قدراتها التنافسية محلياً وعالمياً. تم رصد رأسمال الصندوق من الحكومة الأردنية كوديعة مقابلة لمنحة تم تقديمها من الحكومة اليابانية. ويعد هذا الصندوق أحد المخرجات الهامة لبرنامج التعاون الأردني الياباني في مجال التنمية الصناعية. وتتلخص مهام الصندوق في تحسين أداء مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع كفاءتها وزيادة قدرتها التنافسية محلياً وعالمياً، وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي من خلال الإسهام في تكاليف تنفيذ مشروعات التطوير الإداري والمالي والتدريب، والإشراف على تنفيذها ضمن معايير عالية الجودة.

■ غرفة صناعة الأردن / وحدة الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: جاء انشاء غرفة صناعة الأردن لوحدة الدعم الفني للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خلال العام 2011 والعاملة تحت مظلة مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية، لما تشكله هذه المشروعات من الشريحة الأكبر من القطاع بالإضافة إلى المشكلات والصعوبات التي تواجهها هذه المشروعات، حيث تعمل الوحدة على متابعة وايجاد أفضل الحلول الممكنة لتمكين هذه المشروعات من خلال التركيز على خدمات الوصول إلى التمويل،

النفاذ إلى الأسواق المختلفة، وتقديم الخدمات الاستشارية، والدعم الفني. وحققت الوحدة العديد من الانجازات على مدار الأعوام الماضية، من خلال إطلاق العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون مع الجهات المعنية لتقديم برامج تمويلية وفنية لهذه المشروعات، فضلاً عن ورش العمل التي تعمل على توعية هذه المشروعات بكيفية الحصول على التمويل ورفع قدراتها بمختلف المجالات، وإطلاق حزمة من الخدمات الاستشارية المجانية.

وفيما يلي عرض لأبرز الجهات المعنية بهذه المشروعات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر،

وسواء كانت حكومية أو خاصة:

- المؤسسات التمويلية وغير التمويلية الحكومية: وتشمل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية "جيدكو"، وصندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الاقراض الزراعي، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام، ووزارة المالية (دائرة الجمارك ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات)، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين (المؤسسة الاستهلاكية المدنية ومؤسسة المواصفات والمقاييس ودائرة مراقبة الشركات)، ووزارة العمل (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ومؤسسة التدريب المهني وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي)، ووزارة الزراعة (المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي)، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية (هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن)، والبنك المركزي (الشركة الأردنية لضمان القروض)، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة الاستثمار الأردنية، وأمانة عمان الكبرى، والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ودائرة الإحصاءات العامة.
- الجهات الخاصة: وهي جهات تقدم خدمات متنوعة من دعم فني ومالي، فضلاً عن أن بعضها أنشئ كمظلة راعية وداعمة لمصالح قطاع اقتصادي معين، وتتلخص هذه الجهات فيما يلي:

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

- الغرف الصناعية: غرفة صناعة الأردن والغرف المحلية (عمان، الزرقاء، إربد).
 - الغرف التجارية: غرفة تجارة الأردن وغرف التجارة المحلية (19 غرفة محلية).
 - البنوك التجارية والإسلامية.
 - الجمعيات القطاعية والجغرافية والخيرية.
 - مزودي الخدمات الفنية والتقنية.
- المؤسسات التمويلية غير المصرفية، ومن أبرزها: البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة "الوطني"، والشركة المتخصصة للقروض الصغيرة (مؤسسة فينيكا- الأردن)، وصندوق المرأة، والأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، وإثمار للتمويل الإسلامي، وشركة غروفن ادفايزوري/الأردن، وفيتاس الأردن، وشركة تمكين للتأجير التمويلي، والشركة النموذجية لتمويل المشاريع الصغيرة، وشركة التسهيلات التجارية الأردنية، وشركة الاسراء للاستثمار والتمويل الاسلامي، وشركة الأمين لتمويل المشاريع الصغيرة، والشركة العربية الوطنية للتمويل، وشركة بندار للتجارة والتمويل، والشركة الأولى للتمويل، وشركة تمكين للتأجير، ودار التمويل الإسلامي.
- وفي إطار تقييم شمولية وتكامل منظومة المؤسسات الداعمة والراعية والممولة للقطاع، وبعد مراجعة منظومة المؤسسات والجهات ذات العلاقة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وطبيعة مهامها وأهدافها، وبالنظر إلى منظومة المؤسسات المماثلة في أي من الدول ذات أفضل الممارسات الدولية، يلاحظ ما يلي:
- عدم وجود هيئة مستقلة خاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تنظيم شئونها وتساعد في تذليل التحديات التي تواجهها، وتعزز التشبيك بين الجهات ذات العلاقة، وتضع استراتيجية القطاع، وتراقب عملية تنفيذها، كما يلاحظ عدم وجود تشريعات خاصة تحفز النمو والاستمرارية وعدم وجود وحدات أو مؤسسات للاستعلام الائتماني بالمستوى المطلوب بحيث تغطي النسبة الأكبر من السكان.

- وجود مؤسسات حكومية وأخرى غير حكومية ومؤسسات محلية وأخرى ممولة بمنح دولية، كما يلاحظ وجود مؤسسات تمويلية حكومية متخصصة ومؤسسات وبرامج ووحدات للدعم الفني، وهذا يعكس شمولية الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي من المفروض أن تقدمها هذه المؤسسات، كما يعكس شمولية الفئات المستهدفة وتنوعها كونها أنشئت لتلبي الاحتياجات التمويلية وغير التمويلية لمختلف الفئات وللمشروعات بمختلف قطاعاتها وأحجامها.
- يقوم البنك المركزي بجهود رقابية وتنسيقية مباشرة وغير مباشرة لتعزيز وصول المشروعات إلى التمويل وذلك انطلاقاً من رقابته على المؤسسات التمويلية المصرفية وغير المصرفية، ويحث على تعزيز دور البنوك في تمويل هذه المشروعات، وقد دعم ذلك بتأسيس مؤسسة ضمان القروض.
- تعتبر البنوك من أبرز مكونات منظومة المؤسسات، إلا أنها تستهدف فئات معينة وبمواصفات خاصة تلي شروطها، لذا فإن فئة كبيرة جداً من رواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تفتقر إلى القدرة على الدخول إلى سوق الائتمان الخاص بالبنوك لأسباب تتعلق بملاءتهم المالية وأخرى تتعلق بالشروط والضمانات المطلوبة، وهذا ما جعلها تتجه إلى مصادر التمويل المتخصصة والتنموية.
- تتوفر في المنظومة مؤسسات تقدم التمويل بتكلفة منخفضة نسبياً (صندوق التنمية والتشغيل والاقراض الزراعي) مقارنة بتكلفة الاقتراض من البنوك، وتساعد هذه المؤسسات في تلبية احتياجات غير القادرين على الاقتراض من القطاع المصرفي لأسباب عديدة أهمها التكلفة والضمانات.
- تشتمل المنظومة على مؤسسات التمويل غير المصرفية ومؤسسات التمويل الميكروي التي تلي الاحتياجات التمويلية لغير القادرين على الاقتراض من البنوك والمؤسسات ذات سعر الفائدة المنخفض (بسبب انعدام الضمانات وصغر حجم التمويل المطلوب وعدم شمولهم في الفئات المستهدفة لهذه المؤسسات كونهم يعلمون في الغالب في القطاع غير المنظم).

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

- تتضمن المنظومة مؤسسات مصرفية وغير مصرفية تقدم منتجات تمويلية وفقاً للشريعة الإسلامية وتلبي فئة معينة من رواد الأعمال.
 - تتضمن المنظومة بعض البرامج والصناديق ذات الصبغة الدولية (ممولة من خلال منح)، وتمتاز بتوجهها لنقل أفضل الممارسات في الدول المانحة إلى المملكة.
 - تتضمن المنظومة مؤسسات متخصصة بتقديم الدعم الفني المباشر وغير المباشر، كما تتضمن وجود وحدات أو مديريات في بعض الجهات والوزارات الراعية والداعمة.
 - تتضمن المنظومة جهات حكومية (الوزارات) وخاصة (غرف الصناعة والتجارة) من المفترض أن تساعد في تعزيز بيئة ممارسة أنشطة الأعمال وتيسر إجراءات تأسيس هذه المشروعات وتشغيلها، كما تساهم في تعزيز التشبيك بين المشروعات ورواد الأعمال من جهة والمؤسسات ذات العلاقة من جهة أخرى.
 - يؤخذ على غالبية المؤسسات غير التمويلية ضعف مستوى الانتشار والوصول إلى المشروعات في معظم المحافظات وتركز أعمالها في العاصمة عمان، وعدم استهدافها لبعض القطاعات، كما يؤخذ عليها عدم مراعاة التوزيع القطاعي للفئات المستفيدة عند صياغة الأهداف ووضع البرامج والخدمات المقدمة. كما يؤخذ عليها عدم الاهتمام بتقديم الخدمات التي تساعد بتنمية القدرات التصديرية، وتعزيز سلاسل القيمة، ومشاركة المشروعات في العناقد الصناعية المحلية والإقليمية، حيث أن قائمة الخدمات غير التمويلية المقدمة هي خدمات تقليدية.
- ولكن في ظل هذا العدد من المؤسسات والجهات التمويلية وغير التمويلية، ما حقيقة مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل (نقص الثقافة الائتمانية)؟، ما سبب استمرار فجوة التمويل وعدم الوصول إلى مؤسسات الدعم الفني وصعوبة الحصول على هذه الخدمات؟، وما سبب عدم الرضا عن الدور الحكومي؟ هذا يقودنا إلى اتجاه آخر في التحليل، وهو مدى فعالية هذه المؤسسات ونتائج تقييم أثرها على قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يبين وبشكل جلي غياب التنسيق والتشبيك

بينها. وتجدر الإشارة إلى أن الأولوية يجب أن تعطى لتأسيس هيئة خاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على غرار تلك الموجودة في بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ومعظم الدول المتقدمة.

2.3 المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والخطط الاقتصادية

نتيجة للالتزامات السياسية والتغيرات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، وفي إطار الاستفادة من الممارسات الدولية شهدت السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً في مجال دعم المشروعات الإنتاجية الريادية، وإيلاءها أهمية كبيرة في السياسات والبرامج الحكومية المختلفة، إلا أن هذه البرامج والسياسات لم ترتقي إلى مستوى طموح هذه المشروعات. وقد ظهر التوجه الحكومي وبشكل جلي في كل من وثيقة الأردن 2025، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022، لما أدرجته ضمنها من برامج مفصلة لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والعمل على تحسين بيئة عملها، وتمكينها في ظل التحديات التي تعترض طريقها. وفي إطار الجهود الحكومية، أعدت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية "جيدكو" الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن 2016-2020، والتي توفر من خلالها إطاراً وتوجهاً للإجراءات المستقبلية الواجب اتباعها والعمل بها سواء من قبل الحكومة أو الجهات الأخرى الراعية والداعمة والممولة. لكن هذه الإستراتيجية لم تقر لغاية الآن على الرغم من أهميتها ولأسباب غير معروفة، وهذا يتطلب من الحكومة الإسراع في إقرارها وضمان مواءمة غاياتها وأهدافها مع ما ورد في خطة تحفيز النمو الاقتصادي ورؤية الأردن 2025. ويمكن تلخيص الخطط والإستراتيجيات المرتبطة مع قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما يلي:

- **رؤية الأردن 2025:** أولت رؤية الأردن 2025 اهتماماً كبيراً بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع محاورها وفصولها، كما خصصت بنوداً لريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة، وأكدت على أهمية دعم المشروعات الإنتاجية والريادية والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وترسيخ البيئة التنافسية ومنع الاحتكار، وتشجيع

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

عمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإيجاد الدعم المالي والمناخ الملائم لها باعتبارها محرك من محركات النمو الاقتصادي، وتعزيز دورها في إيجاد فرص العمل للشباب من خلال تشجيع روح الريادة والابتكار. كما تضمنت الرؤية ضرورة العمل على: (1) تكثيف المبادرات الرامية إلى تعزيز تنافسية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنميتها. (2) تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والإبداع من خلال إقرار الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. (3) تسريع الاصطلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية لإقرار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (4) توفير الدعم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية والمصرفية المختلف وذلك من خلال تحديد إخفاقات السوق في تخصيص التمويل الرسمي لها، وزيادة فرص وصولها إلى الائتمان وتمويل شراء الأسهم (الشراكة برأس المال)، بما في ذلك المشروعات الناشئة، ومضاعفة حجم القروض المصرفية الممنوحة لها، وزيادة حجم رأس المال الابتدائي ورأس المال المغامر المتاح لتنمية المشروعات الجديدة والناشئة، وزيادة حصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية بنسبة لا تقل عن 20%. (5) خلق أسواق للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة محلياً وزيادة قدرة هذه المشروعات التصديرية وذلك من خلال إطلاق دراسات ومشاريع بحثية محلية لتسليط الضوء على نقاط القوة والاحتياجات للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجال الصادرات الخدمية، وترويج لنماذج حقوق الامتياز كمنهج لبناء السوق، وتكثيف وتوسيع برامج وأنشطة تطوير وزيادة المبيعات في السوق المحلي والصادرات إلى الأسواق المستهدفة ورفع تنافسياتها العالمية. (6) وضع إطار عام لسياسات الصناعات الابتكارية والإبداعية تعمل على تعزيز وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بها وذلك من خلال خلق روح الريادة والمبادرة لدى خريجي الجامعات والمعاهد التعليمية، وإدخال مساقات في التعليم تعنى بالابتكار وربط أصحاب الأفكار ومشاريع التخرج الطموحة والمبدعة مع القطاع الخاص، و برامج التوعية والترويج بأهمية حقوق الملكية الصناعية، و إنشاء حاضنات

أعمال بين الجامعات والقطاع الخاص ولدى فروع غرف الصناعة والتجارة في المحافظات، وتوفير الدعم اللازم لصندوق تنمية المحافظات لتمكينه من تحقيق أهدافه في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الاستثمارية. ولا بد أن يترافق ذلك مع تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل وبشكل متكامل مع كل من استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للعلوم والابتكار. كما يتطلب كذلك وضع الأسس اللازمة لتعزيز سياسة المنافسة الوطنية وآليات حماية المستهلك من خلال وضع سياسة للتموين وحماية المستهلك، وتطوير آليات حماية المستهلك بهدف تعزيز دور الحكومة في الاقتصاد ومعالجة الممارسات المخلة بالمنافسة التي تسهم في رفع الأسعار بشكل غير مبرر، أو خفض جودة المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلكين، وتحد من قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على النمو وتوسيع نطاق أعمالها. أضف إلى ذلك دعم المشروعات الهادفة لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات لزيادة صادراتها، ومنح الأفضلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في المناطق النائية والفقيرة في الحصول على عقود حكومية، وتقديم الإعفاءات الضريبية على الاستثمار في هذه المشروعات المملوكة للنساء، أو التي توظف الإناث حصرياً في العناقيد الصناعية ذات الأولوية. وعند الإطلاع على السيناريو المستهدف لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يتضح أن الوقت اللازم لإنشاء الشركات كان متوقع انخفاضه خلال عام 2017 إلى 10 أيام، وعند مقارنته مع الواقع، نجد بأن متوسط الوقت اللازم لبدء المشروع، بحسب تقرير ممارسة الأعمال 2018، يبلغ 12 يوماً لدى الذكور، و13 يوماً لدى النساء، وبالتالي فإن الهدف المنشود في هذا المجال لم يتحقق. في حين أن السيناريو المستهدف والخاص بموقع الأردن على مؤشر بيئة ريادة الأعمال، قد تحقق، فوفقاً للمعهد العالمي لتنمية ريادة الأعمال في تقريره حول مؤشرات جودة وحجم عمليات ريادة الأعمال في المملكة، جاء الأردن بالمرتبة 49 في عام 2018 بعد أن كان يحتل المرتبة 56 في عام 2017، وذلك من بين 137 دولة، غير أن أداء الأردن على صعيد مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) والذي احتل المرتبة 60 عالمياً، لا يتفق مع السيناريو المستهدف والرامي إلى وصول الأردن إلى المرتبة 42 عالمياً.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

■ خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022: جاءت أولويات الخطة وتوجهاتها متطابقة مع أولويات الرؤية 2025 حيث تضمنت أولوياتها تعزيز إيجاد فرص عمل ودخل من خلال دعم المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، والتوسع في المشروعات القائمة، وتخفيف الأعباء القانونية والتنظيمية لتسريع النمو والتوسع في هذا النوع من المشروعات، وتوفير الخدمات الاستشارية الداعمة لزيادة قدراتها الإنتاجية والتنافسية، وتوفير سبل التمويل الميسر والمستدام، لرفع المساهمة والقيمة المضافة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني. وترتكز السياسة العامة للقطاع على: (1) تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية من خلال إعداد مشروع قانون المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إقرار قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة. (2) وتوفير التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة (من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل في المناطق الريفية من خلال مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل والمساهمة في تمويل المشاريع التنموية في المحافظات الناشئة والقائمة منها من خلال صندوق تنمية المحافظات، والمساهمة في تمويل المشروعات الناشئة من خلال شبكة مراكز الأبداع الأردنية). (3) تدريب أصحاب المشاريع على المهارات الفنية والإدارية. (4) تسهيل إجراءات تسجيل براءات الاختراعات (إنشاء مراكز دعم الابتكار في وزارة الصناعة والتجارة لتشبيك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع أصحاب الاختراعات والابتكار، عقد ورش عمل توعوية في مجال حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع). (5) تشجيع الريادة والإبداع وتحفيزهما (تعزيز الثقافة الريادية في جميع المحافظات والقطاعات، ودمج مفهوم ريادة الأعمال في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمي). (6) تعزيز المشروعات القائمة وتطويرها (دعم استدامة المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مع إيلاء العناية الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات فرص النمو العالية من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وذلك من خلال مشروع تسريع نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتنمية التكتلات العنقودية من الخارج مع بدائل التزويد المحلي من خلال ربط الشركات التي تستورد مدخلات

إنتاجها ببرنامج الترابطات الوطنية. (7) توفير التسويق المناسب لمنتجات القطاع ومشروعاته (تحسين وتطوير بيئة الأعمال الخاصة بالتجارة الالكترونية، لزيادة الصادرات، وذلك من خلال برنامج تطوير وتنمية الصادرات من الأسواق الافتراضية، وتسهيل دخول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للأسواق الدولية من خلال تقديم خدمات لتعزيز الترابطات في مجال الأعمال والابتكار من أجل تعزيز تنافسيتهما). وعلى وجه التفصيل، تتضمن الخطة إجراءات عديدة تساهم في تذليل التحديات وتفعيل دور هذه المشروعات في النمو، ومن أبرزها: (1) إنشاء صندوق رأس المال المخاطر بقيمة 50 مليون دولار أمريكي بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبالتنسيق مع البنك المركزي الأردني الذي سيؤمن بدوره مبلغ 50 مليون دولار إضافية. (2) تقليل تكلفة الامتثال الضريبي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال السماح لها بتقديم التقارير بشكل نصف سنوي. (3) تخصيص 15% من قروض المؤسسات المالية الدولية والإقليمية للمشروعات الناشئة. (4) الاستمرار في تقديم دعم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الراغبة بالبيع عبر الأسواق الافتراضية، ومعالجة إخفاقات السوق في تخصيص التمويل الرسمي اللازم.

■ استراتيجية الشمول المالي في الأردن (2018-2020): في ظل الحاجة الماسة إلى اتباع أساليب مبتكرة لتحفيز النمو الاقتصادي، يمكن للشمول المالي القيام بدور بالغ الأهمية في خلق فرص عمل، وتقليص الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي بالمفهوم الشامل والمستدام. إن الأفراد والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذين تتوفر لهم سبل الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية والحصول على التمويل قادرون على إنشاء أنشطة أعمال ومشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة ومن ثم خلق فرص عمل بالإضافة إلى العمل الحر، والاستثمار في التعليم، وإدارة المخاطر، واستيعاب الصدمات المالية. لذا، عمل البنك المركزي على مدار السنوات إلى تعزيز الشمول المالي في الأردن، والذي يعني إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان. وتمخضت هذه

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

الجهود بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في أواخر العام 2017، حيث تستند الاستراتيجية إلى مجموعة من السياسات ذات الأولوية، ثلاثة منها تعتبر ركائز أساسية: التمويل الأصغر، والخدمات المالية الرقمية، وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أن هنالك أربعة عوامل تمكينية (حماية المستهلكين الماليين، وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية، والبيانات والبحوث، والقوانين والتشريعات)، تتقاطع بشكل كبير مع الركائز الأساسية ما يسهم بتسهيل تطبيق الاستراتيجية ويجعلها متكاملة. وتستهدف الاستراتيجية مجموعة من القطاعات، ولعل من أبرزها قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث تسعى إلى زيادة نسبة التمويل (معدل الإقراض) المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية التمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من 8.5% إلى 15% بحلول العام 2020. بالتالي لا يمكن الحكم على مدى إنجازها نظراً لدخولها حيز التنفيذ مؤخراً على أمل أن تسهم في رفع معدلات اقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمساهمة في حل مشكلة الوصول إلى التمويل.

■ الاستراتيجية الوطنية لزيادة الأعمال وتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (2016-2020) والتي لم تقر بعد. وقد حددت الإستراتيجية مجموعة من الغايات والأهداف التي ترمي بشكل رئيسي إلى تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيزها، من أجل استحداث فرص عمل، وترويج دخول مشاريع جديدة مبتدئة، وزيادة القيمة المضافة، والمساهمة بتحفيز النمو الاقتصادي. وتركز الإستراتيجية بشكل رئيسي على: (1) تعزيز ثقافة ريادة الأعمال. (2) تخفيف العبء القانوني والتنظيمي لتعزيز دخول المشاريع الجديدة، والتوسع في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة القائمة. (3) تعزيز فرص البدء بمشروعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وإمكانات لخلق فرص عمل. (4) تحسين فرص استدامة المشروعات في المراحل المبكرة، وتنمية إمكاناتها من خلال تقديم دعم ما بعد التأسيس. (5) تعزيز قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة القائمة على

تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، والانفتاح على المستوى الدولي وخلق فرص عمل ومسارات نمو. (6) ضمان حصول جميع هذه المشاريع على الموارد المالية اللازمة للانطلاق والتطوير. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الإستراتيجية إلى مجتمع رياضي أقوى، وزيادة عدد أصحاب المشاريع الجديدة والمبتدئة المستدامة وتحسن مؤشر الريادة، وتحقيق كثافة أعلى للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لكل ألف نسمة، وتحول في توزيع المشروعات من ميكروية إلى صغيرة ومتوسطة، وزيادة مساهمة القطاع في التشغيل، وتحقيق قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي. ولكن، وبالنظر إلى مخرجات وخطط عمل هذه الإستراتيجيات ومدى انعكاسها على أرض الواقع، نجد بأن كلاً من الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن 2016-2020، لم تُقر بعد، فيما دخلت خطة تحفيز النمو الاقتصادي حيز التنفيذ ابتداء من بداية عام 2018، أي أننا لا نستطيع تقييم أدائهما والحكم عليهما.

3.3 البنك المركزي وآليات الدعم المقدم لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يحرص البنك المركزي على دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة في مجال تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها، من خلال حث البنوك التجارية على تمويلها بتقديم بعض الحوافز لهم. وعمل البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية على حشد التمويل لهذه المشروعات، وفق أسعار فائدة منافسة ولفترات سداد مناسبة، مع ضمانات للقروض الممنوحة، والتي من أبرزها ما حُصّل من قروض من البنك الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك الإعمار الأوروبي بهدف دعم برامج تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنوك العاملة في الأردن (جمعية البنوك في الأردن، 2016). كما أطلقت وزارة العمل من خلال صندوق التنمية والتشغيل خلال عام 2016 برنامج التشغيل الذاتي الجماعي بمبلغ 25 مليون دينار يتم إقراضها

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

بشروط سهلة وميسرة لمشروعات ريادية تستهدف التشغيل الذاتي الجماعي للشباب المتعطلين عن العمل في المناطق الريفية والنائية وجيوب الفقر، حيث يهدف هذا البرنامج إلى نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بين الشباب، وتحفيز قطاع الشباب من الجنسين لإقامة مشاريع منتجة ومدرة للدخل، وتوجيه الشباب للعمل الخاص كبديل عن انتظار الوظيفة الحكومية، وللإسهام في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة. ويمكن حصر أبرز مبادرات البنك المركزي في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- في عام 2017، تم إطلاق صندوق الريادة الأردني برأسمال قدره 98 مليون دولار، بقرض من البنك الدولي يبلغ 50 مليون دولار، و48 مليون دولار يساهم بها البنك المركزي. ويهدف الصندوق إلى توفير تمويل للمشروعات الريادية الصغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم لرواد الأعمال المحتملين الذين لديهم أفكار جديدة لمساعدتهم على تطوير أفكارهم الإبداعية والتواصل مع حاضنات الأعمال والجهات المعنية الأخرى، والمساهمة في رأسمال المشروعات المؤهلة والتي تثبت جدواها وقدرتها على الاستدامة من خلال الاستثمار في رأس مال هذه المشاريع.
- أصدر البنك المركزي تعميماً للبنوك المرخصة بخصوص دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة يشجع فيه البنوك على تمويل تلك المشروعات من خلال تحرير ما نسبته 100% من الأرصدة القائمة للتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بالدينار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مبلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي بالدينار والتي تتوفر فيها شروط محددة.
- أصدر البنك المركزي تعميم نص على استثناء الجزء من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المكفول من قبل مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار من احتياطي المخاطر المصرفية العامة، ومن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة، ومن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير العاملة للسنة الأولى فقط من تصنيفها كتسهيلات غير عاملة، بحيث يحتسب البنك هذا المخصص على الجزء المكفول اعتباراً من السنة الثانية بنسبة 25% للوصول إلى 100% في السنة الخامسة. وقرر

البنك المركزي في التعميم نفسه ترجيح التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوزن مخاطر بنسبة (0%) لغايات احتساب نسبة كفاية رأس المال، على أن يتم إخضاع الكفالة لنسبة خصم مقدارها 8% في حال اختلاف عملة الكفالة عن العملة الممنوح بها التسهيلات.

■ قام البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأسعار فائدة منافسة ولأجل مناسبة، وكذلك ضمانات للقروض الممنوحة وذلك على النحو التالي:

- قروض البنك الدولي: تم الحصول على قرض من البنك الدولي بمبلغ 70 مليون دولار، وُزعت على البنوك التي تم توقيع اتفاقيات معها، والتي بلغ عددها اثني عشر بنكا (منها بنكان إسلاميان) لتقوم بإعادة إقراضه للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مناسبة ولأجل متوسطة وطويلة، وقد تم استغلال كامل مبلغ القرض البالغ 70 مليون دولار من قبل البنوك المشاركة في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، واستفاد من هذا القرض أكثر من 9000 مشروع منها حوالي 76% خارج العاصمة عمان. وفي ضوء نجاح القرض الأول، تم التوقيع على اتفاقية للحصول على قرض إضافي من البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار، حيث تم استكمال الإجراءات اللازمة لاستغلال هذا القرض من حيث فتح الحسابات وتوقيع الاتفاقات مع البنوك. وسيستفيد من هذا القرض تسعة بنوك.

- قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تم الحصول على قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 50 مليون دولار، وصل على دفعتين قيمة كل منهما 25 مليون دولار وُزعت على البنوك المستفيدة بنهاية عامي 2014 و2015، لتقوم بدورها بتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد بلغت نسبة استغلال البنوك من الدفعة الأولى في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 90% حتى نهاية عام 2015، واستفاد من هذا القرض أكثر من 2230 مشروعاً.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

- تقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك من تمويل خاص من بنك الإعمار الأوروبي بمبلغ 120 مليون دولار، بالإضافة إلى تقديم مساعدات فنية وضمانات قروض.
- البرنامج الداخلي الموجّه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة والذي يقدم تمويلاً موجهاً للقطاعات المذكورة بما فيها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بسعر فائدة منافس يقل بمقدار 2% عن سعر إعادة الخصم، ولأجل تتواءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء، حيث تبلغ خمس سنوات لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة، وعشر سنوات لقطاع الطاقة المتجددة، وبسقف يصل إلى 5% من محفظة القروض القائمة لدى كل بنك عامل، وبالتالي يصل إجمالي المبلغ المتاح لهذه القطاعات حوالي 900 مليون دينار.

4.3 القوانين الناظمة لعمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

لا يوجد قانون محدد لغاية الآن يُنظّم عمل قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد القانون في حال وجوده تعريفاً موحداً لهذه المشروعات، ويحدد أيضاً حزمة من الحوافز والإعفاءات الداعمة لها وفقاً لآليات يقرها. وقد أضيفت مؤخراً ضمن قانون الاستثمار فقرة خاصة تعطي مجلس الوزراء، وبتنسيب من مجلس الاستثمار صلاحية منح أي مزايا أو إعفاءات أو حوافز إضافية لأي من الأنشطة المتوسطة أو الصغيرة. إن عمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يرتبط مع القوانين والأنظمة ذات الصلة بطبيعة نشاط هذه المشروعات، من صناعة، وتجارة، وخدمات، وغيرها، حيث تتنوع هذه القوانين التي ينبثق عنها الكثير من الأنظمة والتعليمات، وأهم هذه القوانين، هي قوانين: الصناعة والتجارة، وغرف الصناعة، وغرف التجارة، الاستثمار، الشركات، ضريبة الدخل، العمل، الضمان الاجتماعي، الجمارك، الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية، الضريبة العامة على المبيعات، البلديات، والمواصفات والمقاييس. وتبين الجداول من رقم (3) إلى رقم (7) أفضل التجارب الدولية في مجال تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 3: أفضل التجارب الدولية المتعلقة بالقوانين والأطر التشريعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

<p>- قانون دعم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم "يحدد القانون تدابير دعم مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). كما أنه ينشئ إطاراً قانونياً لجميع منشآت القطاع الخاص وكذلك المنظمات والأفراد في الداخل والخارج لتقديم الدعم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل مشترك"، وبموجب القانون يتخذ دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم شكل توفير القروض، أو ضمان الائتمان، أو ضريبة تفضيلية للشركات، أو تفضيلات تأجير الأراضي، أو تجديد التكنولوجيا، أو التدريب، أو المشورة، أو تنمية الموارد البشرية.</p>	<p>فيتنام</p>
<p>- القانون الإطاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "الغرض من هذا القانون هو توفير المسائل الأساسية المتعلقة بتحديد اتجاه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتدابير تشجيع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف دعم نموها الإبداعي والمستقل، وتحسين هيكلها الصناعي، وتسهيل التنمية المتوازنة للاقتصاد الوطني.</p> <p>- قانون تسهيل شراء المنتجات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودعم تطوير أسواقها: "يهدف القانون إلى المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستقرار الإدارة بها من خلال تسهيل شراء المنتجات الصغيرة والمتوسطة التي تصنعها المؤسسات ودعم تنمية الأسواق هناك".</p>	<p>كوريا الجنوبية</p>
<p>- قانون تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة "يحدد القانون التعريف الرئيسي والمعتمد في البلاد بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة".</p> <p>- قانون إنشاء صندوق ائتمان ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والصغيرة (CGTMSE) بهدف تسهيل تدفق الائتمان إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر دون الحاجة إلى ضمانات / ضمانات من طرف ثالث.</p>	<p>الهند</p>
<p>- يعتبر قانون الشركات الصغيرة (SBA) إطاراً شاملاً لسياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (SMEs). ويهدف إلى تحسين نهج تنظيم المشاريع في أوروبا، وتبسيط البيئة التنظيمية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإزالة العوائق لتنميتها.</p>	<p>الاتحاد الأوروبي</p>
<p>- لا يوجد قانون خاص بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.</p> <p>- لا يوجد قانون لتسهيل شراء المنتجات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودعم تطوير أسواقها.</p>	<p>الأردن</p>

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية

الجدول رقم 4: أفضل التجارب الدولية المتعلقة بزيادة تنافسية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

<p>- إنشاء وكالة إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، يهدف دعم التنمية المستدامة في الاقتصاد بشكل عام، وتعزيز نمو ودور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وانهاج سياسة دعم القدرة التنافسية لتلك المشروعات محلياً ودولياً، من خلال زيادة أنشطة البحث والتطوير لها، ودعم مشروعات رأسمال المخاطر.</p> <p>- إصدار قانون تشجيع وزيادة تنافسية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (المعدل بموجب القانون رقم 9683، 21/ مايو/ 2009).</p> <p>- الغرض من هذا القانون هو تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها من مختلف الجوانب، وتوسيع مجال التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟</p>	<p>كوريا الجنوبية</p>
<p>- أصدرت الحكومة قراراً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنمت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار.</p> <p>- أنشأت الحكومة صندوق للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشاريع الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له 50 مليون دولار، بهدف تعزيز القدرة التنافسية المحلية والخارجية لتلك المشروعات.</p>	<p>الهند</p>
<p>- إنشاء مجموعة من البرامج، منها (برنامج ضمان الطوارئ، وقانون تيسير تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، برنامج الحماية من الإفلاس) بهدف دعم وحماية تنافسية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتركيز على زيادة حجم المبيعات الخارجية (الصادرات)، وفي حال تعثر أحد المشروعات تقوم وكالة تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديونها، بهدف تحقيق الاستدامة والاستمرارية لتلك المشروعات.</p>	<p>اليابان</p>
<p>- إنشاء وكالة الابتكار والمعايير والإنتاجية، والتي تساعد الشركات المحلية الواعدة بالتمويل، بهدف تنمية القدرات التكنولوجية وتحسين الابتكارات وجعلها منشآت ذات تنافسية عالية بمنتجاتها المتنوعة والمتطورة.</p> <p>- وكالة نمو المشروعات من خلال تحسين التكنولوجيا، والتي تختص بدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجال البحث والتطوير، بما يعزز تنافسية تلك المشروعات وخاصة على المدى الطويل.</p>	<p>سنغافورة</p>
<p>- لا يوجد في الأردن قانون لتشجيع وزيادة تنافسية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.</p> <p>- لا يوجد هيئة خاصة بتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.</p> <p>- لا يوجد صناديق خاصة لتمويل ودعم الابتكار في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.</p> <p>- لا يوجد في الأردن برامج للحماية من الإفلاس وبرامج التأمين على المشروع.</p> <p>- مسرعات الأعمال غير منتشرة وغير فاعلة.</p>	<p>الأردن</p>

الجدول رقم 5: أفضل التجارب الدولية المتعلقة بالنظام الضريبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة المتوسطة

تونس	<p>وفقاً لقانون المالية 2018:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعفاء كامل من الضريبة للشركات الجديدة (تم إنشاؤها خلال الفترة 2018-2019)، لأربع سنوات بدءاً من تاريخ البدء بالعمل. - لا يشمل هذا الإعفاء الشركات العاملة في كل من (القطاع المالي، قطاع الطاقة "باستثناء الطاقة المتجددة"، قطاع التطوير العقاري، قطاع التجارة، قطاع الاتصالات). - خفض معدل الضريبة على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 25% إلى 20%. - وفقاً لقانون الحوافز الضريبية رقم 2017-8 بتاريخ 14 فبراير 2017: 1- تخضع الأرباح المشتقة من نشاط التصدير لضريبة الشركات بنسبة 10%، وتخضع جميع الإيرادات الأخرى لضريبة الشركات بمعدل 25%. 2- الأرباح المستمدة من الاستثمارات المباشرة في القطاع الزراعي قابلة للخصم بالكامل من الدخل الخاضع للضريبة خلال فترة عشر سنوات، وبعد انقضاء فترة الإعفاء لمدة عشر سنوات، ستخضع لضريبة الشركات بنسبة 10%. 3- الأرباح المستمدة من الاستثمارات المباشرة في مناطق التنمية الإقليمية مخصومة تماماً من الدخل الخاضع للضريبة حتى نهاية فترة الخمس سنوات.
مصر	<ul style="list-style-type: none"> - تمتلك الشركة خيار خصم بنسبة 30% من الاستهلاك المتسارع من قيمة الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعات خلال السنة المالية الأولى من عملهم. - مصاريف البدء بنشاط العمل قابلة للخصم الضريبي. - مصاريف الفائدة قابلة للاقتطاع من الضريبية. - وفقاً للمادة 28 من قانون ضريبة الدخل المصري، يسمح بخصم الديون المدومة، شريطة تقديم تقرير من المراجع الخارجي يشير إلى استيفاء بعض الشروط. - التبرعات إلى الحكومة والجمعيات الخيرية المصرية هي أيضاً قابلة للخصم، لكن فقط ما يصل إلى 10% من الدخل الخاضع للضريبة.
الهند	<ul style="list-style-type: none"> - الحوافز الضريبية للصادرات، يكون ربح التصدير من مشروع جديد - يستوفي الشروط المحددة وينشأ في المناطق الاقتصادية الخاصة- مؤهل لإعفاء ضريبي بنسبة 100% خلال السنوات الخمس الأولى من بدأ التصنيع، تليها إعفاء ضريبي بنسبة 50% للسنوات الخمس الثانية. - كما يتوفر بعد ذلك إعفاء ضريبي إضافي بنسبة 50% من أرباح التصدير لخمس سنوات، مع مراعاة الاحتفاظ بمبلغ مساوٍ من الأرباح ونقله إلى احتياطي خاص في دفاتر الحسابات. ويتوفر الإعفاء المذكور عند بدء العمل المؤهل حتى 31 مارس 2021. - خصم من النفقات على البحث العلمي في منشأة البحث والتطوير. - من أجل زيادة حافز خلق فرص العمل لدافعي الضرائب في جميع القطاعات، سيكون دافع الضرائب مؤهلاً لخصم 30% من الأجر الإضافية المدفوعة إلى العمال العاديين الجدد في المصنع.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية

تابع/ الجدول رقم 5: أفضل التجارب الدولية المتعلقة بالنظام الضريبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

بلجيكا	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق معدل ضريبة الدخل التدريجي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. - زيادة خصم الفائدة على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة.
فرنسا	<ul style="list-style-type: none"> - خفض معدل ضريبة الدخل على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. - الإعفاء من الرسوم الإضافية على التزامات ضريبة الدخل بنسبة تصل إلى 10% للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. - الائتمان الضريبي للأصول المكتسبة حديثاً للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
جورجيا	<ul style="list-style-type: none"> - عمل البنك الدولي مع حكومة جورجيا على اختبار نظام ضريبي خاص للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الجورجية مع إجراءات مبسطة ومعدلات ضريبية أقل. - بعد الإصلاح، شهدت سلطة الضرائب الجورجية قفزة بنسبة 40% في عدد الشركات المسجلة، مما أدى إلى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتحسين مستويات المعيشة.
اليابان	<ul style="list-style-type: none"> - الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.
كوريا الجنوبية	<ul style="list-style-type: none"> - تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى من إقامة المشروع، ولمدة 5 سنوات.
الولايات المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> - منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة تصل إلى 20%.
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> - لا يوجد قرارات إعفاء واضحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون الضريبة الجديد يلقي معارضة شديدة. - نسب الإعفاءات أقل من التجارب الدولية. - لا يوجد نظام ضريبي خاص كما هو الحال في جورجيا. - لا يوجد حوافز حقيقية بالمستوى المطلوب لتشجيع الصادرات. - مصاريف البدء بالنشاط لا تقتطع من الضريبة. - لا تتجاوز الإيرادات الضريبية المتأتية من هذه المشروعات 8، وتساهم المشروعات الكبيرة بما نسبته 75% من إجمالي الإيرادات العامة.

الجدول رقم 6: أفضل التجارب الدولية المتعلقة بالإطار المؤسسي ودعم المشتريات والتمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

اليابان	<ul style="list-style-type: none"> - قيام الحكومة بإنشاء الهيئة اليابانية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع. - إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. - إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية بأن يكون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نصيب لا يقل عن 30% من قيمة المناقصة. - التأمين على المشاريع الصغيرة خوفاً من مخاطر الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأميني يدفع شهرياً وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر. - يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية ب إتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.
كوريا الجنوبية	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية. - إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي منظمة شبه حكومية، تقوم بتشجيع ودعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير برامج متنوعة مثل المساعدة المالية، خدمات في الإدارة والتسويق والمعلومات، وخدمات التدريب. - سن قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجاتاً للتعاقد من الباطن للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة. - سن قانون تشجيع شراء منتجات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. - برنامج الدعم المخصص للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذي يتم بموجبه اختيار 1000 من المشاريع الواعدة كل عام، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية. - برامج تشجيع التصدير. - إنشاء الصناديق الكوري لضمان القروض لمساعدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار إلى ضمان للقروض لتمكينها من الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

تابع/ الجدول رقم 6: أفضل التجارب الدولية المتعلقة بالإطار المؤسسي ودعم المشتريات والتمويل للمشروعات

المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الهند	<ul style="list-style-type: none"> - صدرت الحكومة قراراً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم ب إنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار. - تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، الذي يهدف إلى إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال التنمية، وتعظيم دور مثل هذه المشاريع في الاقتصاد الهندي. - أنشأت الحكومة صندوق للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشاريع الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له 50 مليون دولار. - إقرار مشروع قانون المشتريات العامة، والذي ينص على " يعترف هذا القانون بخطط التفضيل الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تحدد هدفاً سنوياً لشراء ما لا يقل عن 20% من السلع والخدمات من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدولة
الولايات المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المشروعات الصغيرة مثل: مؤسسة إدارة المشاريع الصغيرة، تختص بتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية المشاريع الصغيرة وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الأمريكيين لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة. - إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع الصغيرة في التجارة الإلكترونية حيث يتبع هذا القسم 105 مركز تنتشر في جميع أنحاء أمريكا. وكان لهذا النشاط أثر في زيادة عدد المشروعات الصغيرة.
الصين	<ul style="list-style-type: none"> - قامت الحكومة الصينية بإصدار قانون المشتريات الحكومية لعام 2002 (GPL)، والذي ينص في المادة 9 على أن "المشتريات الحكومية يجب أن تتم بطريقة تسهل تحقيق أهداف سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حماية البيئة أو مساعدة الأقليات المتخلفة أو الأقليات العرقية وتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة." - تخصيص 30% من ميزانية المشتريات الحكومية لشراء سلع تمنح للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتستحوذ المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على 60% من هذه العقود المحجوزة. - تمنح الصين المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في المشتريات غير المحجوزة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تفضيلاً في السعر في حدود 6%-10%، مع هامش محدد تحدده الجهة المشترية ذات الصلة.
الإمارات العربية المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> - إقرار قانون جديد لنظام المنافسة والمشتريات الحكومية الجديد، يهدف دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، والذي ينص على " إعفاء المشروعات المتوسطة والصغيرة من تقديم الضمان الابتدائي والاكتفاء بتعهد مكتوب بالالتزام بالمنافسة، وإعطاؤها الأولوية في توجيه الدعوات للمنافسات المحدودة ودعوات للتفاوض والشراء المباشر كذلك." - تجزئة عقود "المشتريات والمشاريع الحكومية" الكبيرة إلى أجزاء صغيرة، بدلاً من طرح المشروع بشكل كامل؛ حيث سيتم تجزئته بحيث يتم السماح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن تنافس على هذه العقود وفق إمكاناتها.
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> - التأمين على حياة صاحب المشروع أو المقترض ولا يوجد تأمين على المشروعات الصغيرة خوفاً من مخاطر الإفلاس. - حصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير كافية وغير مستغلة وغير مفعلة. - لا يوجد تشريع واضح يتيح الاستفادة هذه المشروعات من العقود الحكومية. - لا يوجد قانون لتشجيع شراء منتجات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع.

الجدول رقم 7: تحسين البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

كوريا الجنوبية	<p>- إقرار قانون دعم حماية تكنولوجيا المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على "تعزيز قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على حماية التكنولوجيات وقدرتها التنافسية التقنية، من خلال توسيع البنية التحتية لحماية تكنولوجيات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وصياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بها، وبالتالي المساهمة في تطوير الاقتصاد".</p> <p>- تعازم الحكومة الكورية زيادة إنفاقها على العديد من مرافق البنية التحتية كجزء من الجهود المستمرة لتعزيز جودة حياة الصناعات بما فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث خصصت الحكومة حوالي 7.7 مليار دولار أمريكي في العام 2019 كنفقات على البنية التحتية.</p>
الهند	<p>- توفير البنية الأساسية لتلك المشاريع وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشاريع الكبرى.</p>
الأردن	<p>- لا يوجد قانون كما ان البنية التحتية لحماية تكنولوجيات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وصياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بها غير مكتملة</p> <p>- خدمات الدعم الفني لا ترتقي إلى الحجم والمستوى والجودة المطلوبة.</p>

5.3 مؤثر سياسات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعتبر هذا المؤشر مرجعية مهمة في تحسين بيئة أعمال للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال رصده وتقييمه لأداء الدول ضمن عدد من المحاور والأبعاد الرئيسية، وتحليل المبادرات التي قدمتها الدول منذ التقييم السابق في عام 2008، حيث يُمثل أداة لتوجيه الإصلاحات السياسية وتحسين سياسة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال عملية مقارنة السياسات الدولية وتحديد الممارسات الجيدة والمناطق التي تحتاج إلى التقدم. كما يحلل نقاط القوة والضعف في تصميم السياسات وتنفيذها، ويقارن الخبرات والأداء، ويحدد الأولويات لتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة. ولقد قِيم أداء الأردن من خلال مقياس أداء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمده المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية كمؤشر لأداء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث يُقسّم التقرير إلى 10 مؤشرات فرعية تمثل

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

المحاور الخمسة التالية: (1) تقوية المؤسسات والآليات الخاصة بصنع سياسات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. (2) تهيئة بيئة تشغيلية مواتية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. (3) تسهيل وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل، وتطوير البيئة القانونية والتجارية. (4) تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية المهارات. (5) تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وأظهرت نتائج التقييم أن أداء الأردن الإجمالي في سياسات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ظل دون تغيير إلى حد كبير منذ عام 2008. على الرغم من تسجيل بعض التحسينات في الدرجات لعدد محدود من مؤشرات السياسة، وهناك مجال لإجراء المزيد من الإصلاحات المتعمقة. فعلى سبيل المثال، كان على الأردن أن يُسرّع بإقرار قانون الإفلاس والإعسار، وهو ما تم إنجازه مؤخراً فقط. وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، كان أهم تطور هو وضع إستراتيجية وطنية جديدة لريادة الأعمال وإستراتيجية النمو للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي لم تُفعّل لغاية الآن. كما حمل التقييم تطورات إيجابية أخرى تمثلت في إدخال رقم تعريف موحد للشركة، والموافقة على تشريع ينظم إنشاء مكتب ائتمان خاص، وإدخال تحسينات على تبادل الممارسات الجيدة بشأن تنظيم المشروعات، غير أنه بالرغم من وجود العديد من المبادرات الخاصة بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن مؤشرات درجة التنفيذ والفعالية والتأثير ما زالت محدودة (مؤشر سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2018).

4. الخلاصة والتوصيات:

في ضوء ما سبق، وبناء على الدور البارز للموكل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى أفضل التجارب الدولية في مجال تنمية هذه المشروعات، ينبغي على الحكومة وبالشراكة الفعلية مع القطاع الخاص، العمل على المساعدة في إيجاد بيئة عمل تلائم احتياجات هذه المشروعات وتيسر عملية تأسيسها وتمويلها وتشغيلها وتطويرها. وتتمثل أبرز التوصيات التي بإمكانها تعزيز دور هذه المشروعات بما يلي:

- صياغة قانون موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يحدد الجهة المخولة برعاية مصالحه، وتوحيد تعريف هذا القطاع، ووضع الأطر العامة له، كما يجب أن يراعي شمولية هذا القطاع بالتالي تصنيفه حسب القطاعات الفرعية واعطاء الخصوصية لكل منها.
- ضرورة توحيد الجهود بين المؤسسات التمويلية كافة، وإيجاد منصة موحدة لغايات التنسيق بين عمل الصناديق المختلفة ومؤسسات التمويل لتضمن استمرارية المشروعات واستدامتها.
- العمل على تهيئة بيئة عمل محفزة وكفؤة، تسهل عملية تأسيس المشروع وتسمح بتحويل الأفكار الريادية إلى مشروعات ناجحة ومؤثرة.
- ضرورة العمل على دعم إنشاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبمختلف الطرق والآليات، وتحفيز عمل القوائم منها من خلال تقديم الدعم المالي والفني زيادة فرص استفادتها من العطاءات والمشتريات الحكومية وتخصيص نسبة لها.
- إنشاء بنك للأفكار الريادية الموجودة في أنحاء المملكة كافة (خارطة استثمارية شاملة)، وتبني أبرزها وتشبيكها مع مؤسسات الدعم الفني والمالي.
- الإسراع بإقرار الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وضمان مواءمة غاياتها وأهدافها مع ما ورد ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022، ورؤية الأردن 2025.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

- تعزيز دور حاضنات الأعمال وتفعيلها، ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، لمأسسة عمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتسهيل عمل المشروعات الناشئة.
- تعزيز المشاركة الفعالة بين القطاعين الخاص والعام في رسم السياسات الاقتصادية، بما يضمن تعزيز بيئة الأعمال وذلك بهدف تذليل الصعوبات كافة التي تواجه هذه المشروعات.
- تقديم حوافز للبنوك التجارية لاستخدام مخصصات البرامج الموجهة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وحثهم على زيادة حصة هذه المشروعات من إجمالي التسهيلات من خلال تحديد نسبة ثابتة وإجبارية، وتوفير الضمانات اللازمة لذلك.
- توفير برامج الدعم الفني للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأحجامها المختلفة وخلال سائر مراحل عمرها، وتنظيم جهود المؤسسات الموجودة حالياً بحيث تصل إلى من يحتاج هذه الخدمات في مختلف محافظات المملكة.
- ضرورة أن تعمل الحكومة بمؤسساتها كافة على خلق بيئة عمل مناسبة لتشجيع التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال حزم من الحوافز والخدمات وخاصة فيما يخص التمويل لأغراض التأسيس والتوسع، وتسهيل عملية تسجيلها وتقديم حوافز ضريبية لرجال الأعمال.
- ضرورة تفعيل دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير الإطار المؤسسي والتشريعي الملائم لتنظيم العلاقات التجارية، وحقوق الملكية، والعقود، وتوفير البيانات التي تساعد على تسهيل عملية التشبيك بين هذه المشروعات.
- ضرورة العمل على رسم سياسات لتمكين العناقيد الصناعية من تعظيم أداؤها ودورها التنموي، على أن تنسجم مع سياسات تنمية القطاع الخاص وسياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الدعم الفني والمؤسسي والخدمات المالية، والدعم التكنولوجي، والتمويل، وتوفير الأيدي العاملة).

- دراسة واقع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المحافظات والوقوف على المعوقات التي تواجهها، وتحديد الفرص الاستثمارية والعناقيد الصناعية الواعدة والقابلة للبناء في كل من هذه المحافظات، وتوجيه الاستثمارات نحو المحافظات التي ينخفض فيها مؤشر كثافة المشروعات وأهمها محافظات الجنوب ومحافظة عجلون ومحافظة المفرق.
- مراعاة الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات أو الاقاليم المختلفة في المملكة وضمان التوزيع الأمثل للاستثمارات في العناقيد أو التجمعات الصناعية والتجارية، فعلى سبيل المثال، تزيد فرص نجاح العناقيد الصناعية في وسط المملكة في مجالات صناعة المنتجات الغذائية، وصناعة المشروبات وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية، وصناعة منتجات المطاط واللدائن (البلاستيك)، وصناعة المنسوجات. أما محافظات الجنوب فتتركز فيها صناعة الملابس الجاهزة، وصناعة جمع ومعالجة وتدوير مخلفات النفايات، وصناعة الأجهزة الكهربائية. أما جنوب المملكة فتتركز فيه صناعات التعدين واستغلال المحاجر وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية.
- ضرورة تبني نظام احصائي يعمل على تتبّع معدل دخول المشروعات الجديدة (على مستوى القطاع والمحافظة)، ومعدل الإغلاق.
- ضرورة العمل على التسريع في تنفيذ قانون الائتمان الخاص، وقانون التمويل الميكروي، وتحديث قانون الضمان لتحقيق استجابة أكبر للاحتياجات الحديثة. هذا بالإضافة إلى تعديل "قانون الإفلاس" لتمكين أصحاب المشروعات المتعثرة من الحصول على "فرصة ثانية" بالحد من الوقت اللازم لإعلان الإفلاس، وتسوية الديون لأصحاب المشروعات الذين تعرضوا للإفلاس الصادق غير المزور، وصياغة قانون جديد لتسهيل نمو صناديق رأس المال المغامر.
- ينبغي مراجعة وتحليل نظام المشتريات الحكومية في الأردن لاستكشاف الفرص والآليات التي تضمن قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المشاركة في عملية تقديم العطاءات للعقود الحكومية من السلع والخدمات لتوسيع نطاق السوق.

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

- ضرورة العمل على الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تنمية الموردين وبرامج الربط لهذه المشروعات كأداة إستراتيجية لبناء قدرات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الأردنية للوفاء بمتطلبات معايير العمل كموردين للشركات الأردنية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.
- ضرورة العمل على توسيع شبكة مراكز الإبداع وبرامج المسرعات يساعد في نمو وتطور والمشاريع المبتدئة المبتكرة والموجهة نحو التكنولوجيا، ويعتبر خيار استراتيجي في المملكة ولكن بحيث يكون متنسقاً مع الممارسات الدولية. ولتحقيق أفضل مستويات النجاح، لا بد ايجاد المزيد من برامج التمويل الابتدائي لدعم أنشطة الابتكار في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لاسيما قفي المراحل الأولى
- الاستفادة من التجارب الدولية (الهند واندونيسيا وإيطاليا) في تعزيز التكامل بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من جهة والكبيرة من جهة أخرى، وتكوين شبكات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الهادفة إلى تعزيز الترابط الأفقي والعمودي.
- تفعيل البرامج الجديدة للشركة الأردنية لضمان القروض وزيادة نسبة تغطية شركة المعلومات الائتمانية من أجل تسريع قرارات منح الائتمان وتحسين فرص الحصول على القروض للقطاعات الإنتاجية، وبالأخص المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتقليل مخاطر الائتمان. كما أن نشر التوعية المالية والمصرفية وتطوير أنظمة المدفوعات والتسوية ستساعد على توسيع الخدمات المالية، وتعزز من حماية العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لتوسيع نطاق عمل (مؤسسة ضمان الودائع)، لتشمل البنوك الإسلامية، وتفعيل دورها في شبكة الحماية المصرفية، دوراً فاعلاً في تعميق الثقة بالجهاز المصرفي وتنشيط الخدمات المالية في السوق.
- هناك حاجة إلى تعزيز قوة المؤسسات القانونية وتحسين الإجراءات الحكومية خاصة في مجالات بدء النشاط، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحاجة لتقوية المؤسسات

القانونية ذات الصلة بحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة للمزيد من التنسيق والتكامل فيما بين الجهات التي تشرف على هذه المشروعات وتنظم أعمالها، في ضوء توزيع الإطار المؤسسي والتنظيمي الحاكم لعمل هذه المشروعات على عدد من الجهات التي يختص كل منها بمعالجة جانب من الجوانب المتعلقة بها.

- إطلاق تشريعات تمنع المشروعات الكبيرة من القيام بنشاط استثماري ثانوي ينافس المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما يطلب عليه الاحتكار بالمفهوم الحديث، حيث تقوم المشروعات الكبيرة مجموعة من النشاطات التي تخدم العاملين فيها وتكون بذلك تعدي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة وحصتها السوقية.

- ضرورة العمل على تشجيع تكتل وتجميع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في صورة عناقيد صناعية، كما يجب توعية أصحاب هذه المشروعات بالعوائد المالية وغير المالية الناجمة عن العمل ضمن عناقيد، وهذا يتطلب مزيد من الجهود الحكومية الداعمة لإقامة عناقيد جديدة أو تقوية العناقيد القائمة (توفير الأرض والبنية التحتية والدعم الفني) مع مراعاة التوزيع الجغرافي لهذه العناقيد وبما يتناسب مع الميزة النسبية لكل محافظة أو إقليم. إن النجاح في تكوين هذه التكتلات والعناقيد يزيد من فرص الوصول إلى أسواق جديدة ويزيد فرص النمو وفرص العمل المستحدثة، كما سينعكس على قدرة هذه المشروعات على الاستمرارية. وتعتبر التجربة الإيطالية من التجارب البارزة والناجحة في هذا المجال.

- العمل على زيادة مستوى التنسيق بين المناطق والتجمعات الصناعية والعناقيد الصناعية مع مراكز البحث والتطوير العاملة بمجال عمل هذه العناقيد وذلك بهدف الاستفادة من الأخيرة في تطوير العمليات الإنتاجية، وتحسين تكنولوجيا الإنتاج، وتطوير المنتج وفقاً لاحتياجات السوق، وإيجاد بدائل رخيصة للطاقة لأن ارتفاع تكلفة الطاقة واحدة من أبرز هموم أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل عام والمشروعات الصناعية بشكل خاص.

**دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية**

المراجع العربية

- ايمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، 2017.
- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، 2017.
- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، إعداد مختلفة.
- البنك المركزي الاردني، وثيقة رؤية استراتيجية الشمول المالي، 2018-2020.
- تقرير الابتكار العالمي، جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2019.
- تقرير التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي ، 2019.
- ثامر قدومي، تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2014.
- الخلايله، محمد، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة اليرموك، 2018.
- دائرة الاحصاءات العامة، التقرير الاحصائي السنوي، 2016.
- دائرة الاحصاءات العامة، التقرير الاحصائي السنوي، 2017.
- دائرة الاحصاءات العامة، المسح المساند لتعداد العام للسكان، 2016.
- دائرة الاحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2016.
- دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2011.
- الديوان الملكي الهاشمي، كتاب تكليف حكومة الدكتور عمر الرزاز، 2018.
- صندوق النقد العربي، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، 2017.
- عابد محمدمو جاد، دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير محدد.
- عطية محمد عطية، التحديات الإستراتيجية التي تواجه الأردن و الحلول المقترحة: قراءة تحليلية نقدية، جامعة عمان الأهلية ، 2010.

- غرفة صناعة الاردن، تطورات الاقتصاد الأردني وأداء القطاع الصناعي خلال العام 2017.
- ماهر المحروق وإيهاب مقابله، لمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورقة السياسات والتوصيات املنبثقة عن مؤتمر املنشآت الصغيرة والمتوسطة، "تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة واملتوسطة.... نحو نموذج اقتصادي جديد"، عمان، 2018.
- مجلس السياسات الاقتصادية، خطة تحفيز النمو الاقتصادي الاردني 2018-2022.
- المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الدعم الفني والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت، 2015.
- المعهد العربي للتخطيط، بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2014.
- المعهد العربي للتخطيط، تحديات نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاردن وأفاق المستقبل، 2013.
- المعهد العربي للتخطيط، خرائط الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2015.
- المعهد العربي للتخطيط، المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2018.
- المعهد العربي للتخطيط، البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2017.
- المعهد العربي للتخطيط، دراسات تنمية_دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني، 2017.
- منظمة العمل العربية وغرفة صناعة الاردن، معوقات نمو المنشآت الصناعية، 2012.
- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وثيقة الإستراتيجية الوطنية لريادة الاعمال وتنمية المشاريع
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دليل البرامج التمويلية في الاردن، 2016.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دراسة سوق التمويل متناهي الصغر في الأردن، مايو 2012.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤية 2025: رؤية استراتيجية وطنية.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وثيقة اولويات عمل الحكومية للعامين 2019-2020 .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنموي التنفيذي للأعوام 2016-2018.

**دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية**

المراجع الأجنبية

Global Entrepreneurship Institute, Global Entrepreneurship Indicator, 2019.

IFC (2012), IFC and Small and Medium Enterprises .IFC Issue Brief / Small and Medium Enterprises.

Magableh, Ihab (2009a), "Economics of Microfinance and SMEs in Jordan", VDM Verlag Publishing Company, Germany.

Magableh, Ihab (2009b), "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26.

Magableh, Ihab (2012) "Stimulating the Role of SMES in Reducing Unemployment in The GCC Countries: Business Environment and Quality of Jobs", A Paper Presented in the 5th Economic Conference Held by Oman Economic Association in Oman during the period 7-8 January 2012.

OECD (2008), "Enhancing the Role of SMEs in Global Value Chains", Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing, Paris.

Stevenson, Lois, (2010),"SMEs in the Arab Region: Challenges and Opportunities", The Dubai International Conference of Endowments on Innovative Sources to Finance Small and Medium-Sized Enterprises, 16-17 February, UAE.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينة في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

**دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية**

- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
إعداد: أ. عامر التميمي، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً: إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د. بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي

- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د. أحمد الكواز
- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية
في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد موله
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد موله
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. ألان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية

- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د. وليد عبد مولا
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د. وليد عبد مولا
- 48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د. ايهاب مقابله
- 49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د. فهد الفضالة
- 50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 51 - وكالات التصنيف الائتماني؛ عرض وتقييم
إعداد: د. أحمد الكواز
- 52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د. ايهاب مقابله
- 53 - واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د. محمد باطويح . د. فيصل المناور
- 54 - تجارب تنمية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور . د. عبد الحليم شاهين

55 – Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives

Issue: Omar Malaeb

- 56 – مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 57 – بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العليان
- 58 – الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي
لاقتصادات الدول العربية
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 59 – التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العليان
- 60 – تطوّر الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. محمد لزعر
- 61 – تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة
إعداد: د. علم الدين بانقا
د. محمد عمر باطويح
- 62 – الإصلاح الإداري مدخلاً لتصويب المسار التنموي : تجارب دولية
إعداد: أ. عمر ملاعب
- 63 – مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة
دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. علم الدين بانقا

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 24842935 (965)

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org



/APIKW



/Arab_API



www.arab-api.org



Arab Planning Institute



Arab Planning Institute



/arab_api